الفصل الثامن

مجالات مشاركة الزوجة العاملة في القرارات الأسرية

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.

أولا : موقف الزوج من مشاركة الزوجة.

ثانيا : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأسرة .

ثالثا : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأبناء .

رابعا مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأمور الاقتصادية .

خامسا : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالعلاقة مع الآخرين .

سادسا : الخلاصة .

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

على الرغم من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرض لها المجتمع السعودي فلا زالت جوانب أسرية واجتماعية لم تتعرض للتغيير إلا بشكل نسبي، ويُعدّ جانب مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية من أكثر الجوانب أهمية في مجال الحياة الأسرية والاجتماعية . وبوصفه جانباً مميزاً نجد أن تلك المشاركة تعوقها اعتبارات اجتماعية وومجتمعية تستند إلى وضع وبوصفه المرأة ومكانتها والنظرة إليها في المجتمع السعودي . فالمتأمل للعلاقات الأسرية، يلاحظ أن الزوجة تشارك في بعض القرارات الأسرية، بينما تظل قرارات أخرى لا يتاح لها الفرصة للمشاركة في اتخاذها، والمرأة في المجتمعات العربية، لا تزال أقل مشاركة في اتخاذ القرارات، مقارنة بالمرأة في مجتمعات أخرى، وربما يعود ذلك للرواسب الثقافية الراسخة في أعماق المجتمع وقيمه المتوارثة التي تعمل على الدوام، وبشكل متجدد من خلال الأسرة ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية في الحفاظ على تلك القيم، التي تفرق بين الذكر والأنثى منذ لحظة الميلاد، وترسم أدواراً محددة للمرأة لا تستطيع تجاوزها أو اختراقها، وإلا أصبحت شاذة، أو بمعنى أصح، خارجة عن المألوف الاجتماعي، الذي ينبغي أن تخضع له ؛بوصفها ابنة وأختاً وزوجة .

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها المجتمع السعودي، كان لها أثرها الواضح على أوضاع المرأة وأدوارها، وقد انعكس ذلك – إلى حد ما – على المشاركة والقدرة على اتخاذ القرار، سواء الخاص بحياتها أو بأسرتها، بحيث تُعدّ هذه المشاركة جانباً مهماً لا بد من تناوله؛ لمعرفة مدى المساحة المتاحة للمرأة للمشاركة فيها في مجالات الحياة الأسرية المختلفة، وهذا ما نسعى إلى الكشف عنه في هذا الفصل من خلال الأفكار والقضايا التي نعرض لها في الصفحات الآتية.

أولاً : موقف الزوج من مشاركة الزوجة :

يأخذ التفاعل الاجتماعي للمرأة داخل الأسرة عدة أشكال ومجالات، كالعلاقة مع الزوج، والعلاقة مع الأبناء، وهناك مجال الأمور الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية للزوج، وللأسرة، سواء أكانت علاقات قرابة أو جيرة أو صداقة، ولا شك في أن شخصية المرأة تظهر من خلال الدخول في تفاعلات يومية مع أعضاء أسرتها،ومع الأفراد خارج النطاق الأسري .

جدول رقم (١٤١)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوج

إذا كان رأي الزوجة مقبولاً في مشكلة ما

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- يأخذ برأيها.	٢٠٩	٥٤ر٣
- يستشيرها فقط ولا يأخذ برأيها .	١٦	٤ر٢
- حسب الظروف .	١٥٥	٤٠ر٣
- أخرى	٢	٠ر٥
- لم تجب	٣	٠ر٨
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٤١) أن نسبة (٥٤ر٣٪) من أفراد العينة أفادت بأن الزوج يأخذ برأي زوجته، بينما ذكرت نسبة (٤ر٢٪) أنه يستشيرها فقط، ولا يأخذ برأيها، في حين أشارت نسبة (٤٠ر٣٪) بأن ذلك حسب الظروف . وفي دراسة (عزيز : ١٩٨١م، ١٨٥) اتضح أن نسبة (٧٠ر٧٪) من النساء العاملات يحترمهن أزواجهن، و(٨ر٦٪) لا يحترمهن أزواجهن، في حين أن (٢٠ر٧٪) منهن أجبن بلا أعرف، وهو ما يؤكد احترام زوج المرأة العاملة لزوجته في أغلب الأحيان (حسب قول الباحثة) . كذلك اتضح من نتائج دراسة (العتيبي : ١٩٩٣م، ٦٨ – ٦٩) عدم وجود فرق بين معدل أداء العاملات وغير العاملات بالنسبة للجوانب المتعلقة بمشاركة الزوجة لزوجها في اتخاذ القرار . وأشارت (العتيبي) في دراستها إلى أن المشورة في

شؤون الأطفال بالنسبة للمجموعتين تميزت عن غيرها، إذ إنها أقرب إلى الاستشارة على الدوام . أما المشورة في المجالات الأسرية الأخرى فقد اتسمت بالندرة بالنسبة للعاملات وغير العاملات . وأشارت الباحثة إلى أن الزوجة العاملة وغير العاملة تستشار أحياناً بواسطة زوجها في شؤون الإعاشة وشؤون الأطفال الصحية وشؤون زوجها الخاصة والاجتماعية، وأنها تفوض أحياناً في شراء التموين والأثاث، غير أنه يندر لزوج العاملة وغير العاملة مشاركة زوجته في شؤون عمله .

جدول رقم (١٤٢)

يوضح العلاقة بين سن الزوجة وموقف الزوج

إذا كان رأيها مقبولاً في مشكلة ما (×)

موقف الزوج / سن الزوجة	يأخذ برأيها		يستشير فقط ولا يأخذ برأيها		حسب الظروف		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٢٥ سنة فأقل	٩	٣٩ر١	١	٤ر٣	١٣	٥٦ر٥			٢٣	٦ر٨	١٠ر٧	٥ر٠ غير دالة
من ٢٦ – ٣٠ سنة	٦٤	٥٣ر٨	٣	٢ر٥	٥٠	٤٢ر٠	٢	١ر٧	١١٩	١ر٣٥		
من ٣١-٣٥ سنة	٤٨	٨٥ر٥	٥	٦ر١	٢٩	٣٥ر٤			٨٢	٢٤ر٢		
من ٣٦ – ٤٠ سنة	٤٦	٦٢ر٢	٤	٥ر٤	٢٤	٣٢ر٤			٧٤	٢١ر٨		
٤١ سنة فأكثر	٢١	٥١ر٢	٢	٤ر٩	١٨	٤٣ر٩			٤١	١٢ر١		
المجموع	١٨٨	٥٥ر٥	١٥	٤ر٤	١٣٤	٣٩ر٥	٢	٠ر٦	٣٣٩	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٤٦) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٢) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١٠ر٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥ر٠) . ويشير الجدول إلى أن الزوجات في فئة السن (أقل من ٢٥ سنة) يأخذ الزوج برأيها بنسبة (٣٩ر١٪) . بينما الزوجات في فئة السن من (٢٦ – ٣٠ سنة) أشارت بأنه يأخذ برأيها بنسبة (٥٣ر٨٪) . وأجابت الزوجات بفئة السن من (٣١ – ٣٥ سنة) بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة (٥٨ر٥٪) . وأشارت الزوجات في فئة السن من (٣٦ – ٤٠ سنة) بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة (٦٢ر٢٪)، أما الزوجات

بفئة السن (٤١ سنة فأكثر)، فأشارت نسبة (٢ر٥١٪) بأن الزوج يأخذ برأيها .

ويلاحظ من البيانات السابقة أن نسبة أخذ الزوج برأي الزوجة تزداد مع ارتفاع سن الزوجة، وذلك – ربما – لأن ارتفاع سن الزوجة يدل على نضج شخصيتها، بالإضافة إلى عدد سنوات زواج أطول، وعدد أطفال أكثر، وهذه جميعها متغيرات تدعم أخذ الزوج برأي الزوجة، وتحقق درجة أكبر من التفاهم بين الزوجين . وفي دراسة (الساعاتي : ١٩٧٢م) اتضح من البحث الميداني أنه كلما كبرت الزوجة في الأسرة الريفية والحضرية ارتبط بتزايد سيطرتها في الأسرة، كما أن سيطرتها تزداد بإنجابها الأبناء، خاصة إذا كانوا ذكوراً، وبطول مدة الزواج كذلك .

جدول رقم (١٤٣)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة

وموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة في مشكلة ما مقبولاً (×)

موقف الزوج / سن الزوجة	يأخذ برأيها		يستشير فقط ولا يأخذ برأيها		حسب الظروف		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٢٥ سنة فأقل	٩	٣٩ر١	١	٤ر٣	١٣	٥٦ر٥			٢٣	٦ر٨	١٠ر٧	٠ر٥ غير دالة
من ٢٦ – ٣٠ سنة	٦٤	٥٣ر٨	٣	٢ر٥	٥٠	٤٢ر٠	٢	١ر٧	١١٩	٣٥ر١		
من ٣١-٣٥ سنة	٤٨	٨٥ر٥	٥	٦ر١	٢٩	٣٥ر٤			٨٢	٢٤ر٢		
من ٣٦ – ٤٠ سنة	٤٦	٦٢ر٢	٤	٥ر٤	٢٤	٣٢ر٤			٧٤	٢١ر٨		
٤١ سنة فأكثر	٢١	٥١ر٢	٢	٤ر٩	١٨	٤٣ر٩			٤١	١٢ر١		
المجموع	١٨٨	٥٥ر٥	١٥	٤ر٤	١٣٤	٣٩ر٥	٢	٠ر٦	٣٣٩	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٤٦) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٢) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١٠ر٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٥) . ويشير الجدول إلى أن الزوجات في فئة السن (أقل من ٢٥ سنة) يأخذ الزوج برأيها بنسبة (٣٩ر١٪) . بينما الزوجات في فئة السن من (٢٦ – ٣٠ سنة) أشارت بأنه يأخذ برأيها بنسبة (٥٣ر٨٪) . وأجابت الزوجات بفئة السن من (٣١

– ٣٥ سنة) بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة (٥ر٥٨٪) . وأشارت الزوجات في فئة السن من (٣٦ – ٤٠ سنة) بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة (٢ر٦٢٪) ، أما الزوجات بفئة السن (٤١ سنة فأكثر) ، فأشارت نسبة (٢ر٥١٪) بأن الزوج يأخذ برأيها .

ويلاحظ من البيانات السابقة أن نسبة أخذ الزوج برأي الزوجة تزداد مع ارتفاع سن الزوجة، وذلك – ربما – لأن ارتفاع سن الزوجة يدل على نضج شخصيتها، بالإضافة إلى عدد سنوات زواج أطول، وعدد أطفال أكثر، وهذه جميعها متغيرات تدعم أخذ الزوج برأي الزوجة، وتحقق درجة أكبر من التفاهم بين الزوجين . وفي دراسة (الساعاتي : ١٩٧٢م) اتضح من البحث الميداني أنه كلما كبرت الزوجة في الأسرة الريفية والحضرية ارتبط بتزايد سيطرتها في الأسرة، كما أن سيطرتها تزداد بإنجابها الأبناء، خاصة إذا كانوا ذكوراً، وبطول مدة الزواج كذلك .

جدول رقم (١٤٣)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة

وموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة في مشكلة ما مقبولاً (×)

موقف الزوج / تعليم الزوجة	يأخذ برأيها		يستشير فقط ولا يأخذ برأيها		حسب الظروف		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٨	٤٠ر٠	٢	١٠ر٠	١٠	٥٠ر٠			٢٠	٥ر٢	٨ر٧	٠ر٧ غير دالة
متوسط	١٤	٤٥ر٢	٣	٩ر٧	١٤	٤٥ر٢			٣١	٨ر١		
ثانوي	٥٤	٤٧ر٤	٦	٥ر٣	٥٣	٤٦ر٥	١	٠ر٩	١١٤	٢٩ر٩		
جامعي	١١٢	٥٩ر٩	٥	٢ر٧	٦٩	٣٦ر٩	٢	٠ر٥	١٨٧	٤٩ر١		
دراسات عليا	٢١	٧٢ر٤			٨	٢٧ر٦			٢٩	٧ر٦		
المجموع	٢٠٩	٥٤ر٩	١٦	٤ر٢	١٥٤	٤٠ر٤	٢	٠ر٥	٣٨١	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٤) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (١٥ر٤)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٢) ويتضح من معطيات الجدول نفسه أن الزوجات بمستوى التعليم الابتدائي يأخذ الزوج برأيهن بنسبة (٤٠ر٠٪)، بينما الزوجات بمستوى التعليم المتوسط،

أجابت بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة (٢ر٤٥٪)، وبالنسبة للزوجات بمستوى التعليم الثانوي، أشارت نسبة (٤ر٤٧٪) بأن الزوج يأخذ برأيها . أما الزوجات بمستوى التعليم الجامعي فقد ذكرت نسبة (٩ر٥٩٪) بأنه يأخذ برأيها . وأخيراً الزوجات بمستوى التعليم العالي، ذكرت نسبة (٤ر٧٢٪) بأن الزوج يأخذ برأيها .

والملاحظ أن نسبة أخذ الزوج برأي الزوجة تزداد بارتفاع مستوى تعليم الزوجة، إذ ربما يمثل ذلك دافعاً لضرورة استشارتها، ومن ثم قبول رأيها، ذلك ربما لأن التعليم يزيد من درجة وعيها ونضجها، ويجعل منها شخصية ذات صفات مختلفة عن الزوجة غير المتعلمة، إذ يتضح في المقابل من ذلك أن نسبة أن الزوج يستشير الزوجة فقط، ولا يأخذ برأيها تزداد بانخفاض مستوى الزوجة التعليمي . وجاء في دراسة (قريطم وآخرون : ١٤٠١هـ، ٢٧) أن مشاركة المرأة في القرارات التي تتخذها الأسرة تزداد مع ارتفاع مستوى تعليمها .

جدول رقم (١٤٤)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج

وموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة في المشكلة مقبولاً (×)

موقف الزوج / تعليم الزوجة	يأخذ برأيها		يستشير فقط ولا يأخذ برأيها		حسب الظروف		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٥ سنوات فأقل	٢٦	٥٧ر٨	١	٢٠٢	١٨	٤٠ر٠			٤٥	١١ر٩	٢ر٠	٣ر٠ غير دالة
٦ – ١٠ ستة	٥٧	٥١ر٤	٥	٤ر٥	٤٧	٤٢ر٣	٢	١ر٨	١١١	٢٩ر٤		
١١ – ١٥ ستة	٥٨	٥٩ر٢	٢	٢ر٠	٣٨	٣٨ر٨			٩٨	٢٥ر٩		
١٦ – ٢٠ ستة	٤٢	٥٧ر٥	٤	٥ر٥	٢٧	٣٧ر٠			٧٣	١٩ر٣		
٢٠ سنة فأكثر	٢٥	٤٩ر٠	٣	٥ر٩	٢٣	٤٥ر١			٥١	١٣ر٥		
المجموع	٢٠٨	٥٥ر٠	١٥	٤ر٠	١٥٣	٤٠ر٥	٢	٥ر	٣٧٨	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٧) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٤) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٨ر٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٧ر٠) . ويشير الجدول نفسه إلى أن المتزوجات في فئة (٥ سنوات فأقل) بلغت

نسبة أخذ الزوج برأيها (٨ر٥٧٪)، وبالنسبة للزوجات من فئة (من ٦ سنوات إلى ١٠ سنوات) بلغت نسبة أخذ الزوج برأيها (٤ر٥١٪)، وللزوجات في فئة (١١ سنة إلى ١٥ سنة) بلغت نسبة من يأخذ الزوج بأيها (٢ر٥٩٪)، وفي حين بلغت نسبة الزوجات اللاتي يأخذ الزوج برأيها في فئة (من ١٦ سنة إلى ٢٠ سنة) بلغت (٥ر٥٧٪)، وبالنسبة للزجات في فئة (أكثر من ٢٠ سنة) بلغت نسبة من يأخذ الزوج برأيها (٠ر٤٩٪) .

ويلاحظ من البيانات السابقة أن نسبة أخذ الزوج برأي الزوجة غير مرتبطة بعدد سنوات الزواج، إذ إن المتزوجين في الفئة الأولى بلغت النسبة (٨ر٥٧٪)، بينما بلغت نسبة المتزوجين في الفئة الأخيرة (٠ر٤٩٪)، وربما يرجع ذلك لتأثير متغيرات أخرى أقوى من هذا المتغير، كمستوى تعليم الزوجة، وكونها عاملة أم غير عاملة، ومستوى تعليم الزوج.

جدول رقم (١٤٥)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للمجالات الأسرية

التي تشارك الزوجة في اتخاذ قراراتها

الاستجابات	تشارك بعالية		تشارك إلى حد ما		لا تشارك	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
- شؤون البيت والأسرة .	٣٦٦	٩٥ر١	١٥	٣ر٩	٤	١ر٠
- تربية الأبناء .	٣٥٥	٩٢ر٢	٢٥	٦ر٥	٥	١ر٣
- تعليم الأبناء .	٣٤٥	٨٩ر٦	٣٣	٨ر٦	٧	١ر٨
- مشكلات الأبناء .	٣٣٦	٨٧ر٣	٣٧	٩ر٦	١٢	٣ر١
- تحديد منطقة السكن .	١٢٢	٣١ر٧	٢٢٧	٥٩ر٠	٢٧	٧ر٠
- اختيار أثاث المنزل .	٢٩٦	٧٦ر٩	٨٣	٢١ر٦	١	٠ر٣
- شراء احتياجات الأسرة .	٢٨٠	٧٢ر٧	٩٢	٢٣ر٩	٤	١ر٠
- زيارة الأقارب والأصدقاء .	١٨٤	٤٧ر٨	١٨٧	٤٨ر٦	٥	١ر٣
- تنظيم النسل .	٢٣٧	٦١ر٦	١٢٠	٣١ر٢	١٣	٣ر٤
- أخرى .	٢	٠ر٥				

يتضح من الجدول رقم (١٤٥) أن نسبة (١ر٩٥٪) من أفراد العينة أفادت بأنها تشارك بفاعلية في شؤون البيت والأسرة، أما بالنسبة لتربية الأبناء، فذكرت نسبة

(٢ر٩٢٪) بأنها تشارك بفاعلية، وفيما يختص بتعليم الأبناء أشارت نسبة (٦ر٨٩٪) بأنها تشارك بفعالية، وأجابت نسبة (٣ر٨٧٪) بأنها تشارك بفاعلية فيما يخص مشكلات الأبناء، وبالنسبة لتحديد منطقة السكن، أشارت نسبة (٧ر٣١٪) بأنها تشارك بفعالية، فيما يختص باختيار أثاث المنزل، أشارت نسبة (٩ر٧٦٪) بأنها تشارك بفاعلية، وبالنسبة لشراء احتياجات الأسرة، ذكرت نسبة (٧ر٧٢٪) بأنها تشارك بفاعلية، وحول زيارة الأقارب والأصدقاء، أجابت نسبة (٨ر٤٧٪) بأنها تشارك بفاعلية، وبخصوص تنظيم النسل ذكرت نسبة (٦ر٦١٪) بأنها تشارك بفاعلية .

الملاحظ أن أعلى نسبة بالنسبة لمشاركة الزوجة بفعالية هي في مجال شؤون البيت والأسرة، حيث بلغت النسبة (١ر٥٩٪)، يليها تربية الأبناء، حيث بلغت مشاركتها بفاعلية (٢ر٩٢٪)، ثم تعليم الأبناء، إذ بلغت نسبة المشاركة (٦ر٨٩٪)، فمشاركتها في مشكلات الأبناء بنسبة (٣ر٨٧٪)، فالمشاركة في اختيار أثاث المنزل بنسبة (٩ر٧٦٪)، فالمشاركة في شراء احتياجات الأسرة بنسبة (٧ر٧٢٪)، فبقية المجالات بالمقابل نلاحظ أن أقل نسبة في مشاركة الزوجة بفاعلية هي في مجال تحديد منطقة السكن، إذ بلغت النسبة (٧ر٣١٪)، فمجال زيارة الأقارب والجيران، إذ بلغت النسبة (٨ر٤٧٪) وارتباطاً بذلك أنه في دراسة (القاسمي : ١٩٩٣م، ٢٠٦) اتضح أن الزوج يقوم بشراء احتياجات الأسرة بنسبة (٢ر٣٤٪) بينما الزوجة تقوم بذلك بنسبة (٢ر٨٪)، وكلاهما معاً بنسبة (٦ر٥٦٪)، مما يبين أن الرجل في مجتمع الإمارات وعلى أساس عينة يتدخل حتى في الشؤون الخاصة بالمرأة، ولا يترك لها سلطة التصرف في ذلك حسب إشارة الباحثة . كذلك أشارت الباحثة في دراستها (القاسمي : ١٩٩٥م، ٢٧٣) إلى أن نسبة من يقمن بشراء مستلزمات الأسرة (٥٧٪)، وتربية الأطفال والإشراف عليهم بنسبة (٧٦٪)، ورعاية شؤون الزوج بنسبة (٦١٪)، واتخاذ القرارات المهمة وتنفيذها بنسبة (٣٥٪)، ومشاركة الزوج في إدارة الأسرة بنسبة (٥٧٪) .

جدول رقم (١٤٦)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأهم ثلاثة مقترحات

لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف القرارات الأسرية

الاستجابات	المقترح الأول		المقترح الثاني		المقترح الثالث	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
- رفع المستوى التعليمي للمرأة .	١٧٨	٤٦ر٢	٢	٠ر٥	١	٠ر٣
- الاهتمام بتثقيف المرأة .	١٠١	٢٦ر٢	٦٦	١٧ر١	٣	٠ر٨
- تربية المرأة على ضرورة المشاركة .	٧٠	١٨ر٢	١٣٩	٣٦ر١	٢٥	٦ر٥
- تغير نظر المجتمع إلى المرأة .	١٥	٣ر٩	٧٤	١٩ر٢	٣٧	٩ر٦
- نقد التقاليد التي تخفض من مكانة المرأة. . .	٤	١ر٠	٤٣	١١ر٢	٤٥	١١ر٧
-توفير الخدمات التي تساعد المرأة العاملة	٤	١ر٠	٣٧	٩ر٦	٦١	١٥ر٨
- توعية الرجل بذلك.	٣	٠ر٨	٨	٢ر١	١٨٢	٤٧ر٣
- أخرى.	١٠	٢ر٦	١٦	٤ر٢	٣١	٨ر١

يتضح من الجدول رقم (١٤٦) أن نسبة (٤٦ر٢٪) أجابت برفع مستوى المرأة التعليمي، أما بالنسبة لمقترح الاهتمام بتثقيف المرأة فكانت النسبة (٢٦ر٢٪)، في حين بلغت النسبة بخصوص مقترح تربية المرأة على ضرورة المشاركة (١٨ر٢٪)، بينما بلغت نسبة مقترح تغير نظرة المجتمع إلى المرأة (٣ر٩٪)، في حين بلغت نسبة مقترح نقد التقاليد التي تخفض من مكانة المرأة (١ر٠٪)، بينما بلغت نسبة مقترح توفير الخدمات التي تساعد المرأة العاملة (١ر٠٪)، وبلغت نسبة مقترح توعية الرجل بذلك (٠ر٨٪) هذا بالنسبة للمقترح الأول من قبل المبحوثات . وقد جاء ترتيب المقترحات حسب الأولوية من وجهة نظر المبحوثات، تربية المرأة على ضرورة المشاركة، يليها توعية الرجل بذلك، فرفع مستوى المرأة التعليمي، فالاهتمام بتثقيف المرأة، يليها تغير نظرة المجتمع إلى المرأة، فتوفير الخدمات، وأخيراً نقد التقاليد التي تخفض من مكانة المرأة .

والملاحظ مما سبق أن أهم مقترح من وجهة نظر المبحوثات لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف القرارات الأسرية، هو تربية المرأة على ضرورة المشاركة، وتوعية الرجل بذلك، وما من شك في أن أسلوب تنشئة الفتاة في أي مجتمع يتأثر بالثقافة السائدة فيه، من خلال الأساليب والقيم التي تظهر في التعامل مع الفتاة منذ

ولادتها . ولا شك في أن أسلوب تنشئة الفتاة اليوم في المجتمع السعودي يختلف، إلى حد ما، عن أسلوب التنشئة المتبع سابقاً في مجتمع ما قبل النفط، وذلك لدخول قيم جديدة ساعدت على تغير بعض المفاهيم المرتبطة بالنظرة إلى الفتاة، ومن ثم تنشئتها بطريقة تتناسب مع التغيرات الجديدة . فالملاحظ أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية أثرت على العلاقات القائمة بين الوالدين، وبينهما وبين الأبناء في نطاق الأسرة، لذلك نلاحظ التغير الذي طرأ على اتجاهات الوالدين في أسلوب تنشئتهما لأبنائهما سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً . فالأسرة قديماً هي التي كانت تقوم بعملية التنشئة لأطفالها، وينشأ هؤلاء الأطفال متوافقين مع عادات العائلة وتقاليدها، أما في الوقت الحاضر فقد أصبح هناك عديد من المؤسسات التي تشارك الأسرة في ذلك، ومن ثم لم يعد للأسرة وللوالدين الدور الرئيس في تنشئة الطفل، بل الملاحظ أنه في بعض الأسر، ونتيجة لانشغال الأب الدائم في عمله، ولخروج المرأة للعمل أصبح للعاملة المنزلية، وللمربية، والمدرسة، ووسائل الإعلام، الدور الأكبر في تشكيل قيم الطفل وثقافته .

وأصبحت العمالة الوافدة عامة، والعمالة المنزلية خاصة، تمثل مشكلة أسرية مهمة لها انعكاسات خطيرة على عملية التنشئة الاجتماعية، في ظل غياب وعي الأسرة بخطورة هذه الانعكاسات ؛ لأن التنشئة في أي مجتمع لا بد أن تكون مميزة ومتصفة بالطابع التاريخي والديني والتراثي الخاص به، بالإضافة لتأثير التغيرات الحضارية والعصرية (ياسين : ١٩٩٢م، ١٠٧- ١٤٤) .

وعلى الرغم من تعليم المرأة وعملها، والتحول الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيش في ظله المرأة السعودية، مازالت المرأة تؤدي دوراً في استمرار النظرة الدونية للمرأة، وذلك من خلال التفرقة التي تمارسها منذ البداية في تعاملها مع الولد والبنت . وقد أكدت دراسة (درويش : ١٩٩٢م، ٢٥٧) على ظروف التحول في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، والتغير في اتجاهات التنشئة للأبناء، إذ أشارت الباحثة إلى أن اتجاهات الأم نحو تنشئة الإناث بدأت تميل إلى إتاحة الفرصة لبناتها للمشاركة وإبداء الرأي، وهي بالغة التسامح، وتبدي مشاعر تقبل وحنو تجاههن،

وأكثر تشجيعاً لهن على الاستقلال في الرأي والسلوك، وتأكيد إحساسهن بالمساواة .

مما سبق يتضح أن هناك ارتفاعاً في أخذ رأي الزوجة من قبل الزوج وإفساح المجال لها للمشاركة في كثير من القرارات الأسرية، كمجال شؤون البيت والأسرة في مجال تربية الأبناء وتعليمهم وحل مشكلاتهم، وأن المساحة المتاحة للزوجة للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية تزداد بتقدمها في السن، وارتفاع مستوى تعليمها .

ثانياً : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأسرة :

تُعدّ مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية من الأمور المرتبطة بالعديد من الجوانب والمتغيرات التي تحدد مدى هذه المشاركة، منها سن الزوجة، ومستوى تعليمها، وعملها، واستقلالها المادي، وعدد سنوات زواجها، وعدد الأطفال، ومستوى تعليم الزوج، وطبيعة عمله.

ومشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية يكشف عن جوانب من حياة المرأة الثقافية والاجتماعية .

جدول رقم (١٤٧)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتخذ القرار

في حالة استخدام وسائل منع الحمل

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- الزوج.	٢٠	٥ر٢
- الزوجة .	٧٩	٢٠ر٥
- الاثنان معاً	٢٧٢	٧٠ر٦
- الطبيب	١٤	٣,٦
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٤٧) أن نسبة (٢ر٥٪) أجابت بأنه الزوج، في حين ذكرت نسبة (٥ر٢٠٪) بأنها الزوجة، بينما أفادت نسبة (٦ر٧٠٪) بأنهما الاثنان معاً، الزوج والزوجة، وأجابت نسبة (٦ر٣٪) بأنه الطبيب .

والملاحظ أن أعلى نسبة هي اتخاذ القرار من قبل الزوجين، مما يشير إلى تحول واضح في العلاقات بين الزوج والزوجة، إذا كان الزوج سابقاً هو الوحيد صاحب هذا القرار، ولكن الآن أصبح للزوجة دور في اتخاذ مثل هذه القرارات . وفي دراسة (الصديقي : ١٤٠٨هـ، ١٣٦) اتضح أن هناك علاقة بين مشاركة الزوجة في جميع مراحل اتخاذ قراري تنظيم الأسرة واستكمال تعليم البنات ومتغيرات : تعليم الزوجة، تعليم الزوج، النشأة الأولى لكل منهما، كما أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين عمر الزوجة ومشاركتها في جميع مراحل اتخاذ هذين القرارين . وقد أشارت نتائج دراسة (العتيبي : ١٩٩٣، ١١٦) إلى أن هناك فرقاً في معدل استخدام موانع الحمل، إذ تشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن خروج المرأة التي تسكن منطقة الخرج للعمل قد أثر سلباً على حجم الأسرة، وأثر إيجاباً على معدل استخدام موانع الحمل .

جدول رقم (١٤٨)

يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة

ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل (×)

متخذ القرار / المستوى التعليمي للزوجة	الزوج		الزوجة		الاثنان		الطبيب		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي			٣	١٥ر٠	١٥	٧٥ر٠	٢	١٠ر٠	٢٠	٥ر٢	٢٦ر٨	٠ر٠٠٨ دالة
متوسط			١٣	٤١ر٩	١٥	٤٨ر٤	٣	٩ر٧	٣١	٨ر١		
ثانوي	٤	٣ر٥	٢٥	٢١ر٧	٨٣	٧٢ر٢	٣	٢ر٦	١١٥	٢٩ر٩		
جامعي	١٥	٧ر٩	٣٦	١٩ر٠	١٣٤	٧٠ر٩	٤	٢ر١	١٨٩	٤٩ر٢		
دراسات عليا	١	٣ر٤	٢	٦ر٩	٢٤	٨٢ر٨	٢	٦ر٩	٢٩	٧ر٦		
المجموع	٢٠	٥ر٢	٧٩	٢٠ر٦	٢٧١	٧٠ر٦	١٤	٣ر٦	٣٨٤	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٨) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٦ر٨)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٨) والملاحظ أن اتخاذ القرار من قبل الاثنين، تزداد نسبته بارتفاع مستوى تعليم

الزوجة، حيث بلغت النسبة (٨ر٨٢٪) في فئة الزوجات بمستوى الدراسات العليا .

جدول رقم (١٤٩)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة

ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل

متخذ القرار / الحالة	الزوج		الزوجة		الاثنان		الطبيب		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١٦	٥ر٣	٦٦	٢١ر٩	٢١٠	٦٩ر٨	٩	٣ر٠	٣٠١	٧٨ر٢	٣ر١	٠ر٣
غير عاملة	٤	٤ر٨	١٣	١٥ر٥	٦٢	٧٣ر٨	٥	٦ر٠	٨٤	٢١ر٨		
المجموع	٢٠	٥ر٢	٧٩	٢٠ر٥	٢٧٢	٧٠ر٦	١٤	٣ر٦	٣٨٥	١٠٠ر٠		

يتضح من الجدول رقم (١٤٩) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣ر١)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٣) ويتضح من معطيات الجدول أن نسبة مشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ هذا القرار، أعلى من نسبة مشاركة الزوجة غير العاملة، إذ بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجة العاملة (٩ر٢١٪)، ولغير العاملة (٥ر١٥٪) . وهذا ما يتفق مع دراسة (العتيبي)، ويختلف مع دراسة (القاسمي : ١٩٩٣م، ٢١٧) إذ اتضح من واقع الدراسة الميدانية أن الاتجاه الغالب في عينة البحث يفضل الأسرة كبيرة الحجم بغض النظر عن كونها عاملة أو غير عاملة، فقد تبين أن (٤٩٪) من النساء يفضلن الأسرة الكبيرة، بينما (٤ر٤٥٪) يفضلن الأسرة الصغيرة، وتبرر الباحثة (القاسمي) ذلك أنه لا تزال أفكار العزوة والمرأة الولود، وخاصة الذكور تحتل أهمية عند كثير من الأسر الإماراتية .

جدول رقم (١٥٠)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوج

ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل (×)

متخذ القرار / مستوى تعليم الزوج	الزوج		الزوجة		الاثنان معاً		الطبيب		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي			٤	١٦ر٠	١٧	٦٨ر٠	٤	١٦ر٠	٢٥	٦ر٥	١٩ر٩	١ر٠ غير دالة
متوسط	١	٣ر٠	٧	٢١ر٠	٢٤	٧٢ر٧	١	٣ر٠	٣٣	٨ر٦		
ثانوي	٤	٤ر٧	٢١	٢٤ر٧	٥٨	٦٨ر٢	٢	٢ر٤	٨٥	٢٢ر٢		
جامعي	٩	٥ر٦	٣٢	١٩ر٩	١١٤	٧٠ر٨	٦	٣ر٧	١٦١	٤٢ر٠		
دراسات عليا	٦	٧ر٧	١٤	١٧ر٩	٥٧	٧٣ر١	١	١ر٣	٧٨	٢٠ر٤		
أخرى			١	١٠٠ر٠					١	٠ر٣		
المجموع	٢٠	٥ر٢	٧٩	٢٠ر٦	٢٧٠	٧٠ر٥	١٤	٣ر٧	٣٨٣	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٠) عدم وجود علاقة بين تعليم الزوج ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل، إذ بلغت قيمة كا٢ (١٩ر٩) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) .وأشارت معطيات الدراسة الميدانية إلى أن اتخاذ القرار من قبل الزوجة أعلى نسبة من الزوج، إذ بلغ إجمالي اتخاذ القرار من قبل الزوج في مختلف المستويات التعليمية (٢ر٥٪)، ومن قبل الزوجة (٦ر٢٠٪) . أما بالنسبة لاتخاذ القرار من قبل الاثنين معاً، فكانت النسبة متقاربة لجميع المستويات التعليمية .

وبشكل عام نلاحظ أنه في المجتمع السعودي لا يوجد ارتباط بين المتغيرات السابق ذكرها، وبين اتخاذ القرار باستخدام وسائل منع الحمل . وربما يرجع ذلك لتأثير متغيرات أخرى بدرجة أكثر . والملاحظ في الوقت الحاضر أن هناك عوامل موضوعية بدأت تفرض التغير في حجم الأسرة السعودية والخليجية عموماً، والمقصود بها العوامل الاقتصادية، وذلك لارتفاع مستوى المعيشة، وثبات دخول الأفراد، وسيادة النزعة الاستهلاكية .

جدول رقم (١٥١) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- الزوج.	٣٢	٨ر٣
- الزوجة .	٢٦	٦ر٨
- الاثنان معاً.	٣١٥	٨١ر٨
- أخرى.	٦	١ر٦
- لم تجب.	٦	١ر٦
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٥١) أن نسبة (٨ر٣٪) أجابت بأنه الزوج، بينما نسبة (٦ر٨٪) أجابت بأنها الزوجة، في حين ذكرت نسبة (١ر٨١٪) بأنهما الاثنان معاً، ونلاحظ أن نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الزوج أعلى منها من قبل الزوجة، ولكن أعلى نسبة هي من قبلهما معاً، مما يشير إلى أن العلاقة بين الزوجين بدأت تأخذ شكلاً تعاونيًّا، وذلك نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تعرض لها المجتمع السعودي، والتي أثرت بدورها على بعض الأدوار الفردية داخل نطاق الأسرة .

جدول رقم (١٥٢)

يوضح العلاقة بين الزوجة ومتخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله (×)

متخذ القرار / سن الزوجة	الزوج		الزوجة		الاثنان معا		الطبيب		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٢٥ سنوات فأقل	١	٤ر٣			٢٢	٩٥ر٧			٢٣	٦ر٨	٢٠ر٩	٠ر٠٥ دالة
٢٦ – ٣٠ سنة	١١	٩ر٢	٨	٦ر٧	١٠٠	٨٤ر٠			١١٩	٣٥ر٣		
٣١ – ٣٥ ستة	٤	٤ر٨	٩	١٠ر٨	٦٥	٧٨ر٣	٥	٦ر٠	٨٣	٢٤ر٦		
٣٦ – ٤٠ ستة	١٠	١٣ر٩	٥	٦ر٩	٥٧	٧٩ر٢			٧٢	٢١ر٤		
٤١ سنة فما فوق	٣	٧ر٥	٢	٥ر٠	٢٤	٨٥ر٠	١	٢ر٥	٤٠	١١ر٩		
المجموع	٢٩	٨ر٦	٢٤	٧ر١	٢٧٨	٨٢ر٥	٦	١ر٨	٣٣٧	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٤٨) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٢) وجود علاقة بين المتغيرين إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٠ر٩)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٥ر٠) . وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الاثنين معاً في فئة الزوجات أقل من (٢٥ سنة) بلغت (٧ر٩٥٪). أما في فئة الزوجات (من سن ٢٦ سنة إلى ٣٠ سنة)، بلغت نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبلهما معاً (٠ر٨٤٪)، وبخصوص فئة الزوجات في فئة السن (من ٣١ – ٣٥ سنة) بلغت نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبلهما معاً (٣ر٧٨٪). أما الزوجات في فئة السن (من ٣٦ سنة إلى ٤٠ سنة) فبلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٢ر٧٩٪). وبالنسبة للزوجات في فئة السن (من ٤١ سنة فأكثر)، فبلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٠ر٨٥٪) .

جدول رقم (١٥٣)

يوضح العلاقة بين دخل الأسرة ومتخذ القرار

بعدد الأبناء بعد مشيئة الله (×)

متخذ القرار / دخل الأسرة	الزوج		الزوجة		الاثنان معا		الطبيب		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٤٠٠٠ريال	٢	١١ر٨	١	٥ر٩	١٤	٨٢ر٤			١٧	٤ر٥	٢٢ر٣	٠ر٢ دالة
أقل من ٦٠٠٠ريال	٧	٢٠ر٦	٢	٥ر٩	٢٤	٧٠ر٦	١	٢ر٩	٣٤	٩ر٠		
اقل من ٨٠٠٠ريال	٢	٦ر٩	٢	٦ر٩	٢٤	٨٢ر٨	١	٣ر٤	٢٩	٧ر٧		
أقل من ١٠٠٠٠	٤	٦ر٣	٣	٤ر٧	٥٥	٨٥ر٩	٢	٣ر١	٦٤	١٧ر٠		
أقل من ١٥٠٠٠	٦	٥ر٩	١١	١٠ر٩	٨٣	٨٢ر٢	١	١ر٠	١٠١	٢٦ر٩		
أقل من ٢٠٠٠٠	٤	٦ر٠			٦٢	٩٢ر٥	١	١ر٥	٦٧	١٧ر٨		
أكثر من ٢٠٠٠٠	٧	١٠ر٩	٧	١٠ر٩	٥٠	٧٨ر١			٦٤	١٧ر٠		
المجموع	٣٢	٨ر٥	٢٦	٦ر٩	٣١٢	٨٣ر٠	٦	١ر٦	٣٧٦	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٩) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٢ر٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠).

وعموماً، فإن تحديد عدد معين وتفضيل جنس محدد من الأبناء مسألة تختلف من مجتمع لآخر، وذلك حسب ظروفه الثقافية والاجتماعية، فالسلوك الإنجابي يتحدد غالباً في ضوء مجموعة من القيم الثقافية السائدة، التي كثيراً ما يكون تأثير هذه القيم أقوى من تأثير متغيرات أخرى بالنسبة لهذا الموضوع .

والاتجاه السائد الآن لدى بعض فئات المجتمع في الوقت الحاضر هو الاكتفاء بعدد محدد من الأبناء، وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية الحالية، إذ لم يعد للأبناء القيمة الاقتصادية التي كانوا يحفلون بها سابقاً في ظل المجتمع القديم، وذلك بفعل التغيرات الاجتماعية، والانفتاح على العالم الخارجي، ومن ثم أصبح السلوك الإنجابي للمرأة موضوع نقاش وتساؤل بالنسبة للمرأة لدى فئات محددة . أما بالنسبة لأغلبية الفئات الاجتماعية فالإنجاب يشكل الشغل الشاغل للمرأة السعودية، وذلك لعدة أسباب، كخوفها على المدى البعيد من فقدان الزوج إذا لم تنجب، ونظرة أهل الزوج وتعاملهم معها، والضغوط التي يمارسونها على الزوج للزواج بغيرها، وفي الغالب قلما يلقي باللوم على الزوج إذا لم يتم الحمل .

جدول رقم (١٥٤)

يوضح العلاقة بين عمل الزوج ومتخذ القرار

بعدد الأبناء بعد مشيئة الله (×)

متخذ القرار / عمل الزوج	الزوج		الزوجة		الاثنان معا		الطبيب		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
موظف حكومي مدني	١٢	٦ر٤	٩	٤ر٨	١٦٥	٧٨ر٨	٢	١ر١	١٨٨	٤٩ر٦	٣٢ر٩	٠ر٠١ دالة
موظف حكومي عسكري	٨	١٦ر٧	٢	٤ر٢	٣٨	٧٩ر٢			٤٨	١٢ر٧		
موظف قطاع خاص	٨	٩ر٤	١٠	١١ر٨	٦٥	٧٦ر٥	٢	٢ر٤	٨٥	٢٢ر٤		
رجل أعمال	٣	٨ر١	٢	٥ر٤	٣١	٨٣ر٨	١	٢ر٧	٣٧	٩ر٨		
تاجر			٢	٤٠ر٠	٣	٦٠ر٠			٥	١ر٣		
مزارع												
متسبب	١	٩ر١	١	٩ر١	٩	٨١ر٨			١١	٢ر٩		
أخرى					٤	٨٠ر٠	١	٢٠ر٠	٥	١ر٣		
المجموع	٣٢	٨ر٤	٢٦	٦ر٩	٣١٥	٨٣ر١	٦	١ر٦	٣٧٩	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٦) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٤) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣٢ر٩) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠١ر٠). وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أنه بلغت نسبة اتخاذهما القرار معاً (٨٧ر٨٪) بالنسبة للموظفين الحكوميين، أما بالنسبة للأزواج العسكريين فبلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجين (٧٩ر٢٪) . وبخصوص موظفي القطاع الخاص، فكانت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٧٦ر٥٪). وبالنسبة للأزواج رجال الأعمال فبلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الاثنين معاً (٨٣ر٨٪)، وفيما يخص الأزواج التجار، فكانت نسبة اتخاذهم معاً للقرار (٦٠ر٠٪). وأخيراً بالنسبة للأزواج المتسببين فبلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الاثنين معاً (٨١ر٨٪).

يلاحظ من البيانات السابقة أن أعلى نسبة بالنسبة لاتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الاثنين معاً كان للأزواج الموظفين الحكوميين، حيث بلغت (٨٧ر٨٪)، وأقل نسبة في اتخاذ القرار من قبل الاثنين معاً كان للأزواج التجار .

ولأن عمل المرأة في أحيان كثيرة يرتبط بالحاجة الاقتصادية، سواء لتحقيق الاستقلال المادي أو المساعدة في دخل الأسرة .

جدول رقم (١٥٥)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمناقشة الزوج في ميزانية الأسرة

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- دائماً.	٢١٩	٥٦ر٩
- أحياناً.	١١٧	٣٠ر٤
- نادراً.	٣١	٨ر١
- لا.	١٧	٤ر٤
- أخرى.	١	٠ر٣
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٥٥) أن نسبة (٥٦ر٩٪) أجابت بأنها دائماً تفعل ذلك،

في حين ذكرت نسبة (٤ر٣٠٪) بأنها أحياناً تفعل ذلك، بينما أجابت نسبة (ر٨٪) بأنها ما تفعل ذلك، ونسبة (٤ر٤٪) أشارت بأنها لا تفعل ذلك .

والملاحظ أن أعلى نسبة بلغت (٩ر٥٦٪)، وتمثل الزوجة التي تتناقش دائماً مع الزوج في ميزانية الأسرة، وربما يرجع ذلك لإسهام الزوجة بجزء من دخلها في ميزانية الأسرة، وعلى أساس ذلك الإسهام من قبل الزوجة يتم الاتفاق مع الزوج والمناقشة في ميزانية الأسرة، ويتقبل الزوج ذلك؛ نظراً لإسهامها.

جدول رقم (١٥٦)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة

ومناقشة الزوج في ميزانية إنفاق الأسرة (×)

متخذ القرار / مستوى تعليم الزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
ابتدائي	١٣	٦٥ر٠	٥	٢٥ر٠			١	٥ر٠	١	٥ر٠	٢٠	٥ر٢	٣٤ر٣	٠ر٠٠٤ دالة
متوسط	١٧	٥٤ر٨	٩	٢٩ر٠	٤	١٢ر٩	١	٣ر٢			٣١	٨ر١		
ثانوي	٦٤	٥٥ر٧	٤٣	٣٧ر٤	٧	٦ر١	١	٩ر			١١٥	٢٩ر٩		
جامعي	١٠٥	٥٥ر٦	٥٢	٢٧ر٥	١٨	٩ر٥	١٤	٧ر٤			١٨٩	٤٩ر٢		
دراسات عليا	٢٠	٦٩ر٠	٧	٢٤ر١	٢	٦ر٩					٢٩	٧ر٦		
المجموع	٢١٩	٥٧ر٠	١١٦	٣٠ر٢	٣١	٨ر١	١٧	٤ر٤	١	٣ر	٣٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٦) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣٤ر٣)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٤) وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجات بمستوى التعليم الابتدائي يتناقشن مع أزواجهن دائماً في ميزانية إنفاق الأسر بنسبة (٦٥ر٠٪) . وبالنسبة للزوجات بمستوى التعليم المتوسط، ذكرت نسبة (٥٤ر٨٪)، بأنهن يتناقشن دائما مع أزواجهن في ميزانية إنفاق الأسرة، وبخصوص الزوجات بمستوى التعليم الثانوي،

أجابت نسبة (٧ر٥٥٪) بأنهن يتناقشن دائماً مع أزواجهن في ميزانية إنفاق الأسرة، وفي دراسة (قريطم وآخرون : ١٤١، ٣١) . تبين من الدراسة الميدانية أن مشاركة الزوجة في قرار إنفاق الدخل بدأت تتزايد بشكل كبير في الآونة الأخيرة، إذ وصلت نسبة مشاركتها إلى (٤٤٪) من حجم العينة، ويبرر الباحث ذلك بارتفاع مستوى التعليم والوعي وتغير النظرة الاجتماعية لدور المرأة في الحياة الزوجية .

جدول رقم (١٥٧)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومناقشة الزوج في ميزانية إنفاق الأسرة

مناقشة الزوج / الحالة العملية للزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
عاملة	١٧١	٥٦ر٨	٩٣	٣٠ر٩	٢٢	٧ر٣	١٤	٤ر٧	١	٣ر	٣٠١	٧٨ر٢	١ر٥	٠ر٨ غير دالة
غير عاملة	٤٨	٥٧ر١	٢٤	٢٨ر٦	٩	١٠ر٧	٣	٣ر٦			٨٤	٢١ر٨		
المجموع	٢١٩	٥٦ر٩	١١٧	٣٠ر٤	٣١	٨ر١	١٧	٤ر٤	١	٣ر	٣٨٥	١٠٠ر٠		

يتضح من الجدول رقم (١٥٧) عدم وجود علاقة تربط بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (١ر٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٨) . وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن مناقشة الزوجة العاملة وغير العاملة بشكل دائم لزوجها في ميزانية إنفاق الأسرة كانت متقاربة إذ بلغت للعاملات (٥٦ر٨٪) بينما بلغت لغير العاملات (٥٧ر١٪) .

وتشير (القاسمي : ١٩٩٥م، ٢٧٢)، إلى أنه بالرغم من أن بعض الدراسات التي أجريت على موضوع (اتخاذ القرار) قد بينت أن التعليم والعمل ودخل الزوجة، يعمل على زيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الأسرية، أكدت دراستها نتيجة معاكسة لنتائج هذه الدراسات، حيث توصلت في دراستها إلى أن المبحوثات سواء العاملات أو غير العاملات يشاركن في اتخاذ القرار على نحو متقارب، إذ كانت نسبة العاملات في المشاركة في بعض القرارات تمثل (٦٨٪)، بينما غير

العاملات (٦٧٪)، وبالنسبة للدراسة الحالية فكما اتضح سابقاً أنه لا توجد علاقة بين كون الزوجة عاملة أو غير عاملة في مناقشتها الزوج في ميزانية إنفاق الأسرة، مما يُعدّ ذلك مؤشراً لتغير النظرة إلى المرأة، ومن ثم الاهتمام بمشاركتها وأخذ رأيها بخصوص المجالات الأسرية المختلفة، وذلك نتيجة للتغيرات الاجتماعية وارتفاع مستوى التعليم، وذلك خلافاً لما كان سائداً .

جدول رقم (١٥٨)

يوضح العلاقة بين دخل الأسرة ومناقشة الزوج في ميزانية إنفاق الأسرة (×)

مناقشة الزوج / دخل الأسرة	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
أقل من ٤٠٠٠ريال	١٠	٥٨ر٨	٦	٣٥ر٣	١	٥ر٩					١٧	٤ر٥	٣٣ر٠	٠ر١ غير دالة
أقل من ٦٠٠٠ريال	٢٠	٥٧ر١	٧	٢٠ر٠	٦	١٧ر١	٢	٥ر٧			٣٥	٩ر٢		
اقل من ٨٠٠٠ريال	١٥	٥١ر٧	١٢	٤١ر٤			١	٣ر٤	١	٣ر٤	٢٩	٧ر٦		
أقل من ١٠٠٠٠	٣٩	٦٠ر٠	١٨	٢٧ر٧	٤	٦ر٢	٤	٦ر٢			٦٥	١٧ر٠		
أقل من ١٥٠٠٠	٦٥	٦١ر٩	٢٩	٢٧ر٦	٦	٥ر٧	٥	٤ر٨			١٠٥	٢٧ر٥		
أقل من ٢٠٠٠٠	٤٢	٦٢ر٧	١٨	٢٦ر٩	٤	٦ر٠	٣	٤ر٥			٦٧	١٧ر٥		
أكثر من ٢٠٠٠٠	٢٨	٤٣ر٨	٢٤	٣٧ر٥	١٠	١٥ر٦	٢	٣ر١			٦٤	١٦ر٨		
المجموع	٢١٩	٥٧ر٣	١١٤	٢٩ر٨	٣١	٨ر١	١٧	٤ر٥	١	٣ر	٢٨٢	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٨) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣٣ر٠)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) . حيث تشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجات في فئة دخل الأسرة الشهري (٤٠٠٠) أربعة آلاف ريال تتناقشن مع أزواجهن دائماً في ميزانية إنفاق الأسرة بنسبة (٥٨ر٨٪)، بالمقابل الزوجات في فئة دخل الأسرة أكثر من (٢٠٠٠٠) عشرين ألف ريال، تتناقش مع أزواجهن دائماً في ذلك بنسبة (٤٣ر٨٪) .

وقد يرجع ذلك (عدم وجود علاقة) إلى عدم تعوّد الأفراد عامة في المجتمع السعودي على التخطيط واعتماد خطة محددة للإنفاق، وذلك بغض النظر عن الدخل، ومع أنه حديثاً بدأ اهتمام من قبل الأزواج والمرأة بالادخار والاستثمار، وذلك ربما يرجع لارتفاع مستوى المعيشة .

جدول رقم (١٥٩)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوج من الزوجة في التصرف في ميزانية الأسرة

الاستجابات	دائماً		أحياناً		نادراً		من دون إجابة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يأخذ رأيك ويعمل به	١٤٢	٣٧ر١	١٧٠	٤٤ر٢	٢٧	٧ر٠	٤٥	١١ر٧	٣٨٥	١٠٠ر٠
يأخذ رأيك ولا يعمل به	٢٢	٥ر٧	٨٥	٢٢ر١	٨٥	٢٢ر١	١٩٣	٥٠ر١	٣٨٥	١٠٠ر٠
لا يأخذ رأيك	٢١	٥ر٥	٣٢	٨ر٣	١١٠	٢٨ر٦	٢٢٢	٥٧ر٧	٣٨٥	١٠٠ر٠

يتضح من الجدول رقم (١٥٩) أن نسبة (٣٧ر١٪) أجابت بأنه يأخذ برأيها ويعمل به دائماً . بينما ذكرت نسبة (٧ر٥٪) بأن الزوج دائماً يأخذ برأيها ولا يعمل به، ونسبة (٥ر٥٪) أجابت بأنه دائماً لا يأخذ رأيها، ويلاحظ من البيانات أعلاه أن الزوج يأخذ برأي الزوجة، ويعمل به دائماً بنسبة (٣٧ر١٪)، مما يشير إلى وجود علاقة مشاركة وتعاون، وفرصة للزوجة لإبداء الرأي والمناقشة فيه من قبل الزوج، مما يدل على تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، فالزوج سابقاً كان هو المصدر الأول والمسؤول عن مختلف القرارات الأسرية .

وجاء في دراسة (التركي، ١٩٨٨م، ١٢٦) أن الزوج يحتل المرتبة الأولى في اتخاذ القرارات الخاصة بتصريف الشؤون المالية للأسرة بنسبة (٤٤ر٢٪) يليه الزوجان معاً في المرتبة الثانية بنسبة (٣٣ر١٥٪)، وفي المرتبة الثالثة الأسرة مجتمعة بنسبة (٢٢ر١٪)، أما الزوجة وحدها والأولاد فإنهم يحتلون المرتبتين الأخيرتين .

جدول رقم (١٦٠)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وموقف الزوج من الزوجة إذا كان يأخذ رأيها ويعمل به حيال التصرف في ميزانية الأسرة (×)

موقف الزوج / الحالة العملية للزوجة	يأخذ رأيك ويعمل به		يأخذ رأيك ولا يعمل به		لا يأخذ رأيك		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١١٩	٤٤ر٦	١٢٩	٤٨ر٣	١٩	٧ر١	٢٦٧	٧٨ر٥	٣ر٦	٠ر١ غير دالة
غير عاملة	٢٤	٣٢ر٩	٤١	٥٦ر٢	٨	١١ر٠	٧٣	٢١ر٥		
المجموع	١٤٣	٤٢ر١	١٧٠	٥٠ر٠	٢٧	٧ر٩	٣٤٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٤٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٠) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣ر٦)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر١) . وربما يرجع ذلك لكون الزوج في غير حاجة لمرتب عمل الزوجة، أو لكونه مقتنعاً بضرورة مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية شريكةً له، وأمًّا لأولاده، بغض النظر عن كونها عاملة أم غير عاملة، إذ قد يكون تأثير مستوى تعليم الزوج وخلفيته الاجتماعية، وطبيعة عمله، أقوى تأثيراً من متغيرات أخرى .

جدول (١٦١)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وموقف الزوج من الزوجة إذا كان يأخذ رأيها ولا يعمل به حيال التصرف في ميزانية الأسرة ((×)

موقف الزوج / الحالة العملية للزوجة	يأخذ رأيك ويعمل به		يأخذ رأيك ولا يعمل به		لا يأخذ رأيك		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١٧	١٢ر١	٦٠	٤٢ر٦	٦٤	٤٥ر٤	١٤١	٧٣ر٤	٠ر٠٦	٠ر٧ غير دالة
غير عاملة	٥	٩ر٨	٢٥	٤٩ر٠	٢١	٤١ر٢	٥١	٢٦ر٦		
المجموع	٢٢	١١ر٥	٨٥	٤٤ر٣	٨٥	٤٤ر٣	١٩٢	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٩٣) .

يوضح الجدول رقم (١٦١) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢

(٠ر٦) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٧). وربما لتأثير متغيرات أخرى أقوى من متغير الحالة العملية للزوجة، كاقتناع الزوج أنه هو المسؤول عن القرارات الأسرية كافة، وحتى في ظل عمل الزوجة، وقد يكون السبب حالة الزوج المادية إذا كان في غير حاجة لدخل زوجته من العمل، وعليه لن يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات .

مما سبق نلاحظ زيادة المساحة المتاحة للزوجة من قبل الزوج للمشاركة في اتخاذ بعض القرارات الأسرية، كقرار استخدام وسائل منع الحمل، وعدد الأبناء، وميزانية إنفاق الأسرة والتصرف فيها .

ثالثاً : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأبناء :

هناك مجالات في الأسرة تحتاج إلى قرار حاسم أحياناً، وبخاصة المسائل أو المجالات المتعلقة بالأبناء، سواء بالنسبة لتعليمهم، تربيتهم، زواجهم، وأحياناً يظهر الزوج في بعض الأمور كافة هو صاحب القرار ومنفذه، مع أنه يمكن أن يكون قد تعرض لمناقشات ومداولات بين أفراد الأسرة قبل أن يتبلور في صورته النهاية .

جدول رقم (١٦٢)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمشاركة الأبناء في مذاكرة دروسهم

الاستجابات	دائماً		أحياناً		نادراً		من دون إجابة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الزوج	١٧	٤ر٤	١٣٠	٣٣ر٨	١٠٣	٢٦ر٨	١٣٥	٣٥ر١	٣٨٥	١٠٠ر٠
الزوجة	٣٣٣	٨٦ر٥	٢٢	٥ر٧	١	٠ر٣	٢٩	٧ر٥	٣٨٥	١٠٠ر٠
أي منهما	٣٥	٩ر١	٥٣	١٣ر٨	١٩	٤ر٩	٢٧٨	٧٢ر٢	٣٨٥	١٠٠ر٠
مدرس	١١	٢ر٩	٤٨	١٢ر٥	٨٨	٢٢ر٩	٢٣٨	٦١ر٨	٣٨٥	١٠٠ر٠

يتضح من الجدول رقم (١٦٢) أن نسبة (٤ر٤٪) أجابت بأنه الزوج دائماً . وأشارت نسبة (٥ر٨٦٪) بأن الزوجة دائماً تشارك الأبناء في مذاكرة دروسهم، في حين أجابت نسبة (١ر٩٪) بأنه دائماً ما يقوم أي منهما (الزوج أو الزوجة) بذلك،

بينما أجابت نسبة (٩ر٢٪) بأنه المدرس دائماً هو من يشارك الأبناء في المذاكرة .

ويلاحظ من البيانات أعلاه أن الزوجة هي دائماً من يشارك الأبناء في مذاكرة دروسهم، حيث بلغت أعلى نسبة مقارنة بالزوج أو المدرس، (٥ر٨٦٪)، وقد يرجع ذلك لانشغال الزوج في علمه وبقائه وقتاً أطول من الزوجة في العمل، في المقابل ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة ووعيها بأهمية مشاركة الأبناء في مذاكرة دروسهم، يجعل الزوج يعتمد على الزوجة في ذلك، حتى ولو لم يكن مشغولاً بعمله، وذلك بحكم وجود الزوجة بالمنزل وارتباطها بالأبناء بدرجة أكبر من الزوج، ولقضائها وقتاً أطول معهم .

جدول رقم (١٦٣)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومشاركة الأبناء في مذاكرة دروسهم من قبل الزوج

مشاركة الأبناء / الحالة العملية للزوجة	الزوج						المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	دائماً		أحياناً		نادراً					
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١٦	٨ر٣	١٠٠	٥١ر٨	٧٧	٣٩ر٩	١٩٣	٧٧ر٢	٣ر١	٠ر٢ غير دالة
غير عاملة	١	١ر٨	٣٠	٥٢ر٦	٢٦	٤٥ر٦	٥٧	٢٢ر٨		
المجموع	١٧	٦ر٨	١٣٠	٥٢ر٠	١٠٣	٤١ر٢	٢٥٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٣٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣ر١)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٢ر٢٠) . وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن زوج العاملة يشارك الأبناء دائماً في مذاكرة دروسهم بنسبة (٣ر٨٪). أما زوج غير العاملة فإنه يشارك أبناءه دائماً في المذاكرة بنسبة (٨ر١٪).

جدول رقم (١٦٤)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومشاركتها للأبناء في مذاكرة دروسهم (×)

مشاركة الأبناء / الحالة العملية للزوجة	الزوج						المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	دائماً		أحياناً		نادراً					
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٢٦٠	٩٣ر٩	١٧	٦ر١			٢٧٧	٧٧ر٨	٣ر٥	٠ر١ غير دالة
غير عاملة	٧٢	٩٢ر٤	٥	٦ر٣	١	١ر٣	٧٩	٢٢ر٢		
المجموع	٣٣٢	٩٣ر٥	٢٢	٦ر٢	١	٠ر٣	٣٥٦	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢٩) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٤) أن قيمة كا٢ بلغت (٣ر٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر١) وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة العاملة تشارك الأبناء دائماً في مذكرتهم لدروسهم بنسبة (٩٣ر٩٪)، في حين بلغت نسبة المشاركة الدائمة للزوجة غير العاملة (٩٢ر٤٪) .

جدول رقم (١٦٥)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومشاركة أحد الزوجين الأبناء في مذاكرة دروسهم (×)

مشاركة أحد الزوجين / الحالة العملية لزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٣٠	٣٧ر٥	٣٥	٤٣ر٨	١٥	١٨ر٨	٨٠	٧٤ر٨	٤ر٥	٠ر١ غير دالة
غير عاملة	٥	١٨ر٥	١٨	٦٦ر٧	٤	١٤ر٨	٢٧	٢٥ر٢		
المجموع	٣٥	٣٢ر٧	٥٣	٤٩ر٥	١٩	١٧ر٨	١٠٧	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢٧٨) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٥) أن قيمة كا٢ بلغت (٤ر٥)، مما يشير إلى عدم

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) . حيث تشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أنه بالنسبة للزوجة العاملة بلغت نسبة مشاركة أحد الزوجين دائماً للأبناء في مذاكرة دروسهم (٥ر٣٧٪) ، في المقابل بلغت النسبة للزوجة غير العاملة (٥ر١٨) .

ويلاحظ من البيانات السابقة عدم تأثير الحالة العملية للزوجة في مدة مشاركة الزوج للأبناء في المذاكرة، حيث كانت نسبة المشاركة الدائمة من قبل زوج العاملة للأبناء في المذاكرة (٣ر٨٪) ، في المقابل بلغت نسبة مشاركة الزوج لغير العاملة (٨ر١٪) ، كما يتضح ذلك في مشاركة الأبناء من قبل أحد الزوجين، إذ بلغت نسبة المشاركة الدائمة من أحدهما بالنسبة للزوجة العاملة (٥ر٣٧٪) ، أما غير العاملة فبلغت النسبة (٥ر١٨٪) . وأشارت (عزيز : ١٩٨١م، ١٧١) في نتائج دراستها أن نسبة (٧ر٢٪) من العاملات يشاركن بصفة دائمة الأبناء في مذاكرة دروسهم مقابل (٣ر١٩٪) من غير العاملات، وتشير الباحثة إلى أن نسبة مشاركة الزوجة العاملة في مذاكرة دروس أبنائها أقل من نسبة مشاركة الزوجة غير العاملة في ذلك، وتبرر الباحثة ذلك لعدم توافر الوقت الكافي لدى الزوجة العاملة للقيام بهذه المهمات، كما هو لدى الزوجة غير العاملة .

وتختلف نتائج دراسة (عزيز) عن الدراسة الحالية في نسبة مشاركة الزوجة العاملة وغير العاملة، إذ اتضح في هذه الدراسة، كما سبق في البيانات الآنف ذكرها أن هناك تقارباً في نسبة كل من العاملة وغير العاملة في مشاركة الأبناء في المذاكرة، إذ بلغت نسبة المشاركة الدائمة من قبل الزوجة العاملة (٩ر٩٣٪) ، في المقابل بلغت النسبة لغير العاملة (٤ر٩٢٪) ، وذلك لانشغال الزوج وبقاء الزوجة في المنزل لفترة أكثر من الزوج، وربما يرجع هذا الاختلاف في النتائج، لاختلاف طبيعة المجتمع، ومن ثم اختلاف طبيعة عمل الزوجة في كل مجتمع، أيضاً قد يرجع السبب في الاختلاف للفارق في التوقيت الزمني بين كل من الدراستين.

جدول رقم (١٦٦)

يوضح توزيع العينة تبعاً لمتابعة
أمور الأبناء في المدرسة عادة

الاستجابات	دائماً		أحياناً		نادراً		من دون إجابة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الزوج	١٠٥	٢٧ر٣	١٠٤	٢٧ر٠	٤٥	١١ر٧	١٣١	٣٤ر٠	٣٨٥	١٠٠ر٠
الزوجة	٢٦٢	٦٨ر١	٤٧	١٢ر٢	١٢	٣ر١	٦٤	١٦ر٦	٣٨٥	١٠٠ر٠
أي منهما	٤٩	١٢ر٧	٣٥	٩ر١	١٨	٤ر٧	٢٨٣	٧٣ر٥	٣٨٥	١٠٠ر٠

يتضح من الجدول رقم (١٦٦) أن نسبة (٣ر٢٧٪) أجابت بأنه الزوج دائماً، أما بالنسبة للزوجة فبلغت نسبة متابعتها لأمور الأبناء في المدرسة بصفة دائمة (١ر٦٨٪)، بينما بلغت نسبة المتابعة الدائمة من قبل أحد الزوجين (٧ر١٢٪)، ويلاحظ أن أعلى نسبة هي نسبة متابعة الزوجة الدائمة لأمور الأبناء في المدرسة، إذ بلغت (١ر٦٨٪)، وربما يكون ذلك للأسباب نفسها السابق ذكرها .

جدول رقم (١٦٧)
يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومتابعة
أمور الأبناء في المدرسة من قبل الزوجة (×)

متابعة أمور الأبناء / الحالة العملية للزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٢١١	٨٤ر١	٣٢	١٢ر٧	٨	٣ر٢	٢٥١	٧٨ر٢	٤ر٥	٠ر١ غير دالة
غير عاملة	٥١	٧٢ر٩	١٥	٢١ر٤	٤	٥ر٧	٧٠	٢١ر٨		
المجموع	٢٦٢	٨١ر٦	٤٧	١٤ر٦	١٢	٣ر٧	٣٢١	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٦٤) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٧) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٤ر٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠). وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن متابعة الزوجة العاملة بصفة

دائماً أعلى نسبة من متابعة غير العاملة، إذ بلغت نسبة متابعة الزوجة العاملة لأمور الأبناء في المدرسة (١ر٨٤٪)، وغير العاملة (٩ر٧٢٪)، والملاحظ أن نسبة متابعة العاملة لأمور أبنائها في المدرسة أعلى من غير المدرسة، وتختلف هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها (عزيز: ١٩٨١م، ١٧٢) من أن العاملات يسألن بصورة دائمة عن أبنائهن في المدرسة بنسبة (٢٪)، مقابل (٧ر٧٠٪) من غير العاملات، مما يتضح أن نسبة سؤال العاملات عن الأبناء في المدرسة أقل مما هي عليه لدى غير العاملات، وذلك لعدم توافر الوقت الكافي لدى العاملات حسب رأي الباحثة.

جدول رقم (١٦٨)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومتابعة أمور الأبناء في المدرسة من قبل الزوج (×)

متابعة أمور الأبناء المدرسية / الحالة العملية للزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٨٠	٤٢ر٨	٧٥	٤٠ر١	٣٢	١٧ر١	١٨٧	٧٣ر٦	٠ر٦	٠ر٧ غير دالة
غير عاملة	٢٥	٣٧ر٣	٢٩	٤٣ر٣	١٣	١٩ر٤	٦٧	٢٦ر٤		
المجموع	١٠٥	٤١ر٣	١٠٤	٤٠ر٩	٤٥	١٧ر٧	٢٥٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٣١).

يتضح من الجدول رقم (١٦٨) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٦ر٠) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (٧ر٠).

وبالاطلاع على نسبة متابعة زوج العاملة وغير العاملة لأمور الأبناء في المدرسة بصفة دائمة نلاحظ أنها متقاربة، فبالنسبة للعاملة اتضح أن نسبة متابعة الزوج لأمور الأبناء في المدرسة بصفة دائمة بلغت (٨ر٤٢٪)، ولغير العاملة (٣ر٣٧٪). وفي دراسة (القاسمي: ١٩٩٣م: ٢٧٧) حينما سألت الباحثة المبحوثات في حالة مواجهة أحد الأبناء مشكلة في المدرسة، أجابت نسبة (٤ر٦٨٪) بأنها تخبر الزوج؛ كي يحلها، بينما تذهب بنفسها لحلها بنسبة (٦ر٢٨٪)، وتفسر الباحثة هذه

النتيجة في أن المرأة مازالت تعتمد إلى حد كبير في حل مشكلاتها ومشكلات أبنائها على الزوج .

جدول رقم (١٦٩)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لاستشارة الزوج لزوجته عند زواج أحد الأبناء أو البنات

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- نعم .	٣١٢	٨١ر٣
- أحياناً.	٢٦	٦ر٨
- نادراً.	٥	١ر٣
- لا.	١	٠ر٣
- أخرى.	٥	١ر٣
- بدون إجابة.	٣٥	٩ر١
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٦٩) أن نسبة (٨١ر٣٪) أجابت بنعم، في حين أن نسبة (٦ر٨٪) ذكرت أحياناً، بينما نسبة (١ر٣٪) أجابت بأنه نادراً ما يفعل الزوج ذلك، ونسبة (٣ر٪) أجابت بلا . والملاحظ أن أعلى نسبة أشارت إلى مشاورة الزوج لزوجته عند زواج أحد الأبناء، مما يعكس فعلاً تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، إذ كان الزوج هو صاحب القرار في معظم القرارات الأسرية . وفي دراسة (القاسمي : ١٩٩٣م)، ٢٣٥) توصلت إلى أن الأم يؤخذ رأيها في زواج ابنتها أو ابنها بنسبة (٧٠ر٤٪)، بينما لا يؤخذ رأيها بنسبة (١٠ر٢٪) .

جدول رقم (١٧٠)

يوضح العلاقة بين تعليم الزوج واستشارة الزوج للزوجة عند زواج أحد الأبناء أو البنات (×)

مناقشة الزوج / دخل الأسرة	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
ابتدائي	٢٠	١٠٠ر٠									٢٠	٥ر٧	٣ر٠	٠ر٢ غير دالة
متوسط	٢٣	٨٩ر٣	٢	٧ر١	١	٣ر٦					٢٨	٨ر٠		
ثانوي	٩٧	٩٤ر٢	٤	٣ر٩	٢	١ر٩					١٠٣	٢٩ر٥		
جامعي	١٥٠	٨٧ر٢	١٤	٨ر١	٢	١ر٢	١	٦ر	٥	٢ر٩	١٧٢	٤٩ر٣		
دراسات عليا	٢٠	٧٦ر٩	٦	٢٣ر١							٢٦	٧ر٤		
المجموع	٣١٢	٨٩ر٤	٢٦	٧ر٤	٥	١ر٤	١	٣ر	٥	١ر٤	٣٤٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣٦) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٠) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٠ر٩) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠)، وبلغت نسبة استشارة الزوج لزوجته في مستوى التعليم الابتدائي (١٠٠٪)، بينما بلغت نسبة استشارة الزوجة في مستوى الدراسات العليا (٧٦ر٩٪). واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (القاسمي: ١٩٩٣م، ٢٤٠) في أنه لا توجد علاقة واضحة بين المستوى التعليمي للزوجة واستشارة الزوج لها في زواج الأبناء، ورأيها في زواج الأبناء، وأرجعت الباحثة السبب في ذلك لكون قرار زواج الأبناء يُعدّ من القرارات المصيرية داخل الأسرة، وعادة يتمركز في يد الزوج والزوجة والأبناء أنفسهم .

جدول رقم (١٧١)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واستشارة الزوج للزوجة

عند زواج أحد الأبناء أو البنات (×)

مناقشة الزوج / دخل الأسرة	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
عاملة	٢٣٦	٨٨ر١	٢٢	٨ر٢	٤	١ر٥	١	٠ر٤	٥	١ر٩	٢٦٨	٧٦ر٦	٣ر٠	٥ر٠ غير دالة
غير عاملة	٧٧	٩٣ر٩	٤	٤ر٩	١	١ر٢					٨٢	٢٣ر٤		
المجموع	٣١٣	٨٩ر٤	٢٦	٧ر٤	٥	١ر٤	١	٣ر	٥	١ر٤	٣٥٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٧١) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣ر٠)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥ر٠)، وربما يرجع ذلك لمتغيرات أخرى أقوى تأثيراً كرأي الأبناء أنفسهم .

جدول رقم (١٧٢)

يوضح العلاقة بين تعليم الزوج واستشارته للزوجة

عند زواج أحد الأبناء أو البنات (×)

استشارة الزوج / تعليم الزوج	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
ابتدائي	٢٠	٨٣ر٣	٢	٨ر٣	١	٤ر٢			١	٤ر٢	٢٤	٦ر٩	٢٤ر٣	٠ر٠٨ غير دالة
متوسط	٢٨	٨٧ر٥	١	٣ر١	٣	٩ر٤					٣٢	٩ر٢		
ثانوي	٧٣	٩٢ر٤	٥	٦ر٣					١	١ر٣	٧٩	٢٢ر٧		
جامعي	١٢٨	٩٠ر١	١١	٧ر٧	١	٠ر٧	١	٠ر٧	١	٠ر٧	١٤٢	٤٠ر٨		
دراسات عليا	٦٢	٨٧ر٣	٧	٩ر٩					٢	٢ر٨	٧١	٢٠ر٤		
المجموع	٣١١	٨٩ر٤	٢٦	٧ر٥	٥	١ر٤	١	٠ر٣	٥	١ر٤	٣٤٨	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣٧) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٢) أن قيمة كا٢ بلغت (٣ر٢٤)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٨) وتشير الدراسة الميدانية إلى أن نسبة استشارة الزوج لزوجته كانت متقاربة بغض النظر عن مستوى تعليم الزوج، حيث بلغت نسبة استشارة الزوج بمستوى التعليم الابتدائي لزوجته عند زواج أحد الأبناء (٣ر٨٣٪). في حين بلغت نسبة استشارة الزوج بمستوى الدراسات العليا (٣ر٨٧٪) . وفي دراسة (التركي : ١٩٨٨م، ٢٤٨) اتضح أن (٤ر٩٥) من أفراد العينة يعطون أبناءهم حرية التصرف في بعض المواقف دائماً، بينما نسبة (٠٣ر٩٢٪) يعطون الأبناء أحياناً حرية التصرف، في حين أن نسبة (٠٢ر٣٪) من أفراد العينة لا يعطي تلك الحرية مطلقاً، وأشار الباحث إلى أن السبب في عدم إعطاء الأبناء تلك الحرية كانت لصغر نسبة الأولاد، فالخوف عليهم، يليها لأن خبراتهم محدودة، يأتي بعدها عادات المجتمع وتقاليده، وأخيراً عدم توافر الإمكانات المادية .

جدول رقم (١٧٣)

يوضح توزيع أفراد العينة في حالة مواجهة أحد الأبناء مشكلة ما

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- يقوم الزوج وحده بحلها .	١١	٢ر٩
- يستشير الزوج زوجته في حلها .	٣٠٢	٧٨ر٤
- يترك الزوج الأمر للزوجة لحلها .	٦٥	١٦ر٩
- أخرى.	١	٠ر٣
- من دون إجابة	٦	١ر٦
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٧٣) أن نسبة (٩ر٢٪) أجابت بأن الزوج يقوم وحده بحل المشكلة التي تواجه أحد الأبناء، في حين ذكرت نسبة (٤ر٧٨٪) أن الزوج يستشير الزوجة في حلها، بينما أجابت نسبة (٩ر١٦٪) بأن الزوج يترك الأمر للزوجة لحلها .

وفي دراسة (القاسمي : ١٩٩٣م، ٢٣٣) اتضح أن للمرأة العاملة قدرة على حل

مشكلات أبنائها بنفسها بنسبة (٣ر١٦٪)، بينما غير العاملة لها قدرة، كما أكدت بنسبة (٢ر١٢٪)، ونجد أن العاملة تخبر الزوج بالمشكلة؛ كي يحلها بنسبة أكبر، حيث بلغت (٧ر٣٥٪)، بينما نجد أن العاملة تلجأ لزوجها بنسبة (٧ر٣٢٪) . كما استنتجت (القاسمي) من دراستها الميدانية أن المرأة المتعلمة تذهب بنفسها لحل مشكلات أبنائها بنسبة (٨ر١٥٪)، بينما الأمية بنسبة (٧ر١٠٪)، وتفسر ذلك بأن التعليم يزيد من وعي المرأة ومشاركتها في اتخاذ العديد من القرارات والتدخل لحل المشكلات الخاصة بأسرتها، خصوصاً في ظل انشغال الزوج بأعماله خارج المنزل .

مما سبق نلاحظ أن الزوجة هي دائماً من يشارك في مذاكرة دروس الأبناء، وتتابع أمورهم في المدرسة، وذلك لانشغال الزوج في علمه، ولارتفاع مستوى تعليم الزوجة، ومن ثم وعيها بأهمية متابعة الأبناء في دراستهم، وذلك بغض النظر عن كونها عاملة أم غير عاملة .

كذلك اتضح من الدراسة الميدانية تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، وذلك من خلال استشارة الزوج للزوجة عند زواج أحد الأبناء أو البنات أو في حالة مواجهة الأبناء مشكلة، خلافاً لما كان سائداً من قبل من عدم إتاحة تلك المساحة للزوجة للمشاركة في مثل تلك القرارات الأسرية .

رابعاً : مشكلة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأمور الاقتصادية :

ظل الزوج بوصفة ربَّ الأسرة في المجتمع السعودي المصدر الوحيد للدخل، مدة طويلة، وهو وضع طبيعي؛ لكون العمل كان قاصراً على الرجل فقط، من منطلق أنه كان المصدر الوحيد للدخل، لذا فقد كان المسؤول عن إنفاق الدخل، وذلك في ظل كونه صاحب السلطة في اتخاذ القرارات الأسرية، إلا أنه نتيجة لارتفاع مستوى تعليم الزوجة ووعيها وتغير النظرة الاجتماعية للمرأة ولدورها الاجتماعي، بدأت تتزايد نسبة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

جدول رقم (١٧٤) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لاستشارة الزوج لزوجته

في بعض الأمور كالاستثمار في مشروع تجاري

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- دائماً .	١٧١	٤٤ر٤
- أحياناً .	١٦٧	٣٤ر٤
- نادراً	٣٢	٨ر٣
- لا .	١٥	٣ر٩
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٧٤) أن نسبة (٤٤ر٤٪) جاءت بأنه أحياناً يجب يستشيرها، في حين أجابت نسبة (٨ر٣٪) بأنه لا يحب أن يستشيرها إلا نادرً، ونسبة (٣ر٩٪) ذكرت بأنه لا يجب أن يستشيرها . ويلاحظ أن أغلبية أفراد عينة البحث تؤيد وجوب استشارة الزوج لزوجته، سواء بصفة دائمة أو في بعض الأحيان .

وفي دراسة (قريطم وآخرون : ١٤٠١هـ، ٣١) تبين أن نسبة مشاركة المرأة في قرار إنفاق الدخل (٤٤٪) من حجم العينة .

جدول رقم (١٧٥)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج ووجوب استشارة الزوج لزوجته في بعض الأمور كالاستثمار في مشروع تجاري (×)

استشارة الزوج / عدد سنوات	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من خمس سنوات	٢٥	٥٥ر٦	١٧	٣٧ر٨	٣	٦ر٧			٤٥	١١ر٨	١٧ر٩	٠ر١ غير دالة
من ٦ – ١٠ سنة	٤٤	٣٩ر٦	٥٤	٤٨ر٦	١٠	٩ر٠	٣	٢ر٧	١١١	٢٩ر٢		
من ١١ – ١٥ سنة	٤٢	٤٢ر٤	٤٢	٤٢ر٤	١٢	١٢ر١	٣	٣ر٠	٩٩	٢٦ر١		
من ١٦ – ٢٠ سنة	٣٨	٥٢ر١	٢٩	٣٩ر٧	٣	٤ر١	٣	٤ر١	٧٣	١٩ر٢		
أكثر من ٢٠ سنة	٢١	٤٠ر٤	٢١	٤٠ر٤	٤	٧ر٧	٦	١١ر٥	٥٢	١٣ر٧		
المجموع	١٧٠	٤٤ر٧	١٦٣	٤٢ر٩	٣٢	٨ر٤	١٥	٣ر٩	٣٨٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٥) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، مما يشير

إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر١) وتبين معطيات الجدول نفسه أن المرأة المتزوجة (من ٥ سنوات فأقل) أشارت بوجوب استشارة الزوج للزوجة في مثل هذه الأمور بصفة دائمة، وذلك بنسبة (٥٥ر٦٪)، بينما أشار من كان عدد سنوات زواجهم (٢٠ سنة فأكثر) بوجوب ذلك بنسبة (٤٠ر٤٪) وقد توصل التركي، ١٩٨٨م) إلى أن أول الاعتبارات التي يسترشد بها في تصريف الشؤون المالية للأسرة، ظروف الأسرة الاقتصادية، يليه الالتزام بتعاليم الإسلام، وبعده تحقيق مطالب الأولاد جميعاً، فتحقيق الأمن الاقتصادي للأسرة، وبعده رفاهية الأسرة، فمراعاة التقاليد .

جدول رقم (١٧٦)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة ووجوب استشارة الزوج لزوجته في بعض الأمور كالاستثمار في مشروع تجاري (×)

استشارة الزوج / عدد سنوات	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معلمة	٥٧	٥٠ر٠	٤١	٣٦ر٠	١٤	١٢ر٣	٢	١ر٨	١١٤	٣٠ر٤	٣ر٠	٠ر٣ غير دالة
إدارية	٥٥	٤٥ر١	٥٥	٤٥ر١	٩	٧ر٤	٣	٢ر٥	١٢٢	٣٢ر٥		
إخصائية اجتماعية	٦	٢٥ر٠	١١	٤٥ر٨	٢	٨ر٣	٥	٢٠ر٨	٢٤	٦ر٤		
طبيبة	١	٣٣ر٣	١	٣٣ر٣			١	٣٣ر٣	٣	٠ر٨		
ممرضة	٢	١٠٠ر٠							٢	٠ر٥		
سيدة أعمال			١	١٠٠ر٠					١	٠ر٣		
ربة منزل	٢٥	٣٤ر٢	٢٩	٥٣ر٤	٥	٦ر٨	٤	٥ر٥	٧٣	١٩ر٥		
أخرى	٢٠	٥٥ر٦	١٤	٣٨ر٩	٢	٥ر٦			٣٦	٩ر٦		
المجموع	١٦٦	٤٤ر٣	١٦٢	٤٣ر٢	٣٢	٨ر٥	١٥	٤ر٠	٣٧٥	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٠) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٦) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣ر٤٣)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٠٢ر٠).

وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن المعلمات أيدن ضرورة استشارة الزوج لزوجته عند اتخاذ مثل هذه القرارات، وذلك بنسبة (٥٠ر٠٪) . وبالنسبة للإداريات فيوافقن على ذلك دائماً بنسبة (٤٥ر١٪) . وفيما يخص الإخصائيات الاجتماعيات فأيدت نسبة (٢٥ر٠٪) وجوب استشارة الزوج لزوجته دائماً في مثل هذه الأمور، وبالنسبة للطبيبات، فأيدن وجوب ذلك بنسبة (٣٣ر٣٪)، وسيدات الأعمال فرأين وجوب ذلك بنسبة (١٠٠٪)، أما الممرضات فنسبة (١٠٠٪)، وربات المنزل رأين وجوب استشارة الزوج لزوجته في مثل هذه الأمور بنسبة (٣٤ر٢٪) . وتوصلت (القاسمي : ١٩٩٣م، ٢٠٣) في دراستها الميدانية إلى أن النساء لديهن حرية التصرف في أموالهن بنسبة (٨٩ر٣٪) بشكل عام، سواء كن متعلمات عاملات، أم غير متعلمات وغير عاملات، بينما بلغت نسبة من ليس لديهن القدرة على التصرف في أموالهن (٨ر٧٪)، وأن عدم وجود الحرية عند الزوجة في العادة ترجع إلى تسلط الزوج، حيث يفرض عليها المشاركة أو أخذ رأيه، وذلك بنسبة (٧ر٢٪) من إجمالي اللاتي ليست لديهن حرية في التصرف في أموالهن . كذلك أشارت (القاسمي) في الدراسة نفسها إلى أن المرأة الإماراتية تملك حرية بيع الأشياء الخاصة مثل مجوهرات، عقار، سيارة، وذلك بنسبة (٦٣,٣٪)، حيث ينفردن بقرار البيع ونسبة، (٣٤,٢٪) لا يستطعن اتخاذ قرار بهذا الشأن. وتبرر (القاسمي) ذلك بأنه في حالة الشراء غالباً ما تلجأ إلى الزوج لطلب النقود اللازمة للشراء، بينما في حالة البيع لا تلجأ إليه، وإنما تأخذ رأيه فقط .

جدول رقم (١٧٧)
يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لاختيار السلع الخاصة بالأسرة وقرار شرائها

استشارة الزوج / طبيعة عمل الزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		من دون إجابة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الزوج	٤٤	١١ر٤	١٠١	٢٦ر٢	٣٩	١٠ر١	٢٠١	٥٢ر٢
الزوجة	١٢٦	٧٢ر٧	٧٤	١٩ر٢	١٠	٢ر٦	١٧٥	٤٥ر٥
الاثنان معاً	١٩٥	٥٠ر٦	٨٤	٢١ر٨	١٤	٣ر٦	٩٢	٢٣ر٩

يتضح من الجدول رقم (١٧٧) أن نسبة (١١,٤٪) أجابت بأنه الزوج دائماً، كما ذكرت نسبة (٧٢,٧٪) بأنها الزوجة دائماً، وأجابت نسبة(٥٠,٦٪) بأن من يختار السلع الخاصة بالأسرة، ويقرر شراءها دائماً الاثنان معاً . ويلاحظ من البيانات السابقة أن اختيار السلع الخاصة بالأسرة واتخاذ قرار شرائها نصيب الزوجة أعلى من الزوج بصفة دائمة، ولكن قرارهما معاً أعلى النسب، إذ بلغت (٥٠,٦٪) . وفي دراسة(قريطم وآخرون : ١٤٠١هـ، ٣٢-٣٣) اتضح أن متخذ قرار الشراء يختلف من سلعة لأخرى، ففيما تختص الزوجة بملابس الأطفال وملابسها الخاصة، يختص الزوج بشراء السيارة والمنزل والعقار، فبالنسبة لقرارهما معاً بخصوص شراء سيارة بلغت نسبة مشاركتهما معاً في القرار (٣٦٪)، شراء منزل أو عقار بلغت النسبة (٢٧٪) . وفي دراسة (القاسمي : ١٩٩٣، ٢٠٦) اتضح أن (٥٢,٦٪) كنّ راضيات عن تدخل الزوج وقيامه بشراء احتياجات الأسرة، في حين أن نسبة (٧,٦٪) كنّ غير راضيات، وأشارت نسبة (٣١,١٪) إلى أنها راضية عن عدم أخذ الزوج برأيها عند الشراء، بينما أشارت نسبة (٢,٦٪) بأنها غير راضية عن ذلك، وتبرر الباحثة موقف المرأة الإماراتية لرغبتها في تخفيف المسؤوليات الأسرية عن كاهلها، فقد لا تجد الوقت الذي تنفقه في شراء متطلبات الأسرة؛ لانشغالها في رعاية الأبناء وإعداد متطلبات الأسرة، لذلك تترك المسؤولية للرجل في هذا الشأن .

جدول رقم (١٧٨)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الزوج (×)

اختيار السلع / الحالة الاجتماعية	الزوج						المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	دائماً		أحياناً		نادراً					
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٣٩	٢٨ر٧	٧٣	٥٣ر٧	٢٤	١٧ر٦	١٣٦	٧٣ر٩	٨ر١	١٠ر٠ غير دالة
غير عاملة	٥	١٠ر٤	٢٨	٨٥ر٣	١٥	٣١ر٣	٤٨	٢٦ر١		
المجموع	٤٤	٢٣ر٩	١٠١	٥٤ر٩	٣٩	٢١ر٢	١٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢٠١) .

يتضح من الجدول رقم(١٧٨) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٨,١) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١). وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن زوج العاملة يختار السلع، ويقرر شراءها دائماً بنسبة (٢٨,٧٪)، وبالنسبة لزوج غير العاملة يقوم باختيار السلع ويقرر شراءها دائماً بنسبة (١٠,٤٪) .

جدول رقم (١٧٩)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الزوجة (×)

اختيار / السلع	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٩٢	٥٩ر٠	٥٧	٣٦ر٥	٧	٤ر٥	١٥٦	٧٤ر٣	٤ر٠	٧ر٠ غير دالة
غير عاملة	٣٤	٦٣ر٠	١٧	٣١ر٥	٣	٥ر٦	٥٤	٢٥ر٧		
المجموع	١٢٦	٦٠ر٠	٧٤	٣٥ر٢	١٠	٤ر٨	٢١٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٧٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٩) عدم وجود علاقة بين الحالة العملية للزوجة

واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الزوجة، حيث بلغت نسبة اختيار السلع وقرار شرائها دائماً من قبل الزوجة العاملة بنسبة (٠,٥٩٪) في حين بلغت النسبة دائماً لغير العاملة (٠,٦٣٪)، وبلغت قيمة كا٢ (٠,٤) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٧) .

جدول رقم (١٨٠)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الاثنين معاً (×)

اختيار / السلع	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١٦٢	٧٠ر٤	٥٨	٢٥ر٢	١٠	٤ر٣	٢٣٠	٧٨ر٥	٧ر٢	٠ر٠٢ غير دالة
غير عاملة	٣٣	٥٢ر٤	٢٦	٤١ر٣	٤	٦ر٣	٦٣	٢١ر٥		
المجموع	١٩٥	٦٦ر٦	٨٤	٢٨ر٧	١٤	٤ر٨	٢٩٣	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٩٢) .

يتضح من الجدول رقم (١٨٠) عدم وجود علاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الاثنين، فبلغت كا٢ (٧,٢)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٢) . وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة العاملة كان اختيارها للسلع وقرار شرائها مع الزوج دائماً بنسبة (٧٠,٤ ٪)، وبالنسبة لغير العاملة كان اختيارها وقرارها الشراء دائماً مع زوجها بنسبة (٥٢,٤٪) . ويلاحظ أن أعلى النسب في البيانات السابقة هي نسبة اختيار السلع وقرار شرائها من قبل الزوجين معاً دائماً، إذ بلغت (٧٠,٤٪)، مما يشير إلى تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين نتيجة للتغيرات المجتمعية التي أثرت على المفاهيم الثقافية السائدة ومن ثم بدأت تغير العلاقات السائدة بين الزوجين .

جدول رقم (١٨١)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج لموافقة الزوجة إذا رغب في شراء سلعة معينة

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- دائماً	١٣٨	٣٥ر٨
- أحياناً	٢٠٢	٥٢ر٥
- نادراً	٢٨	٧ر٣
- لا	١٦	٤ر٢
- أخرى	١	٠ر٣
- المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٨١) أن نسبة (٣٥,٨٪) أجابت بأنه دائماً ما يفعل ذلك، بينما أجابت نسبة (٥٢,٢٪) بأنه أحياناً يأخذ موافقتها، في حين أن نسبة (٧,٣٪) ذكرت أنه نادراً ما يأخذ موافقتها،ونسبة (٤,٢٪) أشارت بأنه لا يفعل ذلك . وتشير معطيات الجدول نفسه إلى أن أعلى النسب تتمثل في أخذ الزوج موافقة الزوجة أحياناً في حالة رغبته في شراء سلعة معنية،وبلغت هذه النسبة (٥٢,٢٪) . وفي دراسة (قريطم وآخرون : ١٤٠١هـ، ٣٢) كما سبق وأشارت إلى أن الزوجة تختص بشراء ملابس الأطفال، وملابسها الخاصة، ويختص الزوج بشراء السيارة والمنزل والعقار . والملاحظ حالياً أن تخصصات الزوجة في الشراء امتدت حتى للسيارة وأحياناً للعقار، مما يشير إلى استقلال الزوجة مادياً مقارنة بوضع الزوجة سابقاً، حيث كانت معتمدة على الزوج مادياً .

جدول رقم (١٨٢)
يوضح العلاقة بين عدد الأطفال وأخذ موافقة الزوجة في حالة رغبة الزوج شراء سلعة معينة

أخذ الزوج موافقة زوجته / عدد الأطفال	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
سنتان فأقل	٤٢	٣٧ر٨	١٠	٥٤ر١	٦	٥ر٤	٣	٢ر٧			١١١	٢٨ر٨	٢١ر٠	٠ر٠٤ دالة
من ٣-٤ أطفال	٥٣	٣٣ر٨	٩٠	٥٧ر٣	٧	٤ر٥	٦	٣ر٨	١	٠ر٦	١٥٧	٤٠ر٨		
من ٥-٦ أطفال	٣٥	٤٠ر٧	٣٩	٤٥ر٣	٨	٩ر٣	٤	٤ر٧			٨٦	٢٢ر٣		
٧ أطفال فأكثر	٨	٢٥ر٨	١٣	٤١ر٩	٧	٢٢ر٦	٣	٩ر٧			٣١	٨ر١		
المجموع	١٣٨	٣٥ر٨	٢٠٢	٥٢ر٥	٢٨	٧ر٣	١٦	٤ر٢	١	٣ر٠	٣٨٥	١٠٠ر٠		

يتضح من الجدول (١٨٢) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢١ر٠)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٤). وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة بمعدل أطفال (من٠-٢)، يأخذ زوجها موافقتها دائماً بنسبة (٣٧ر٨٪)، أما بالنسبة للزوجات بمعدل (٣أو٤أطفال) فيأخذ زوجها موافقتها دائماً بنسبة (٣٣ر٨٪)، في حين أن الزوجات بمعدل أطفال (٥أو٦أطفال) فإن زوجها يأخذ موافقتها دائماً بنسبة (٤٠ر٧٪)، والزوجة بمعدل أطفال (٧فأكثر)، فالزوج يأخذ موافقتها دائماً بنسبة (٢٥ر٨٪) . والملاحظ أن الزوج يأخذ موافقة الزوجة أحياناً بإجمالي مجموع أكثر من دائماً، إذ بلغ إجمالي أحياناً(٢٠٢) بنسبة (٥٢ر٥٪)، بينما دائماً بلغ الإجمالي(١٣٨) بنسبة (٣٥ر٨٪)، وقد يرجع ذلك لنوعية السلع التي يشتريها الزوج أحياناً، إذ إنه من المتعارف عليه في المجتمع أن هناك سلعاً يختص الزوج بشرائها كسيارته الخاصة، وبعضهم عقار للاستثمار، أو أحياناً يكون غير مخطط أصلاً أن يشتري سلعة معينة، ولكن قد تعجبه ويشتريها من غير الرجوع للزوجة .

جدول رقم (١٨٣)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات العمل وأخذ الزوج موافقة الزوجة في حالة رغبة الزوج شراء سلعة معينة (×)

أخذ الزوج موافقة زوجته / عدد سنوات العمل	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥ سنوات	٢٦	٣٢ر٩	٤٤	٥٥ر٧	٤	٥ر١	٥	٦ر٣			٧٩	٢٦ر٢	٣٠ر٩	٠ر٠١ دالة
من ٥-١٠سنوات	٣٦	٣٤ر٣	٥٦	٥٣ر٣	١٢	١١ر٤	١	١ر٠			١٠٥	٣٤ر٩		
من ١٠-١٥سنة	٢٠	٣٤ر٥	٣١	٥٣ر٤	٤	٦ر٩	٢	٣ر٤	١	١ر٧	٥٨	١٩ر٣		
من١٥-٢٠سنة	٢٤	٥٥ر٨	١٦	٣٧ر٢	٢	٧ر٠					٤٣	١٤ر٣		
من ٢٠ سنة فأكثر	٧	٤٣ر٨	٦	٣٧ر٥			٣	١٨ر٨			١٦	٥ر٣		
المجموع	١١٣	٣٧ر٥	١٥٣	٥٠ر٨	٢٣	٧ر٦	١١	٣ر٧	١	٠ر٣	٣٠١	١٠٠ر٠		

(×) عدد العاملات في العينة (٣٠١)

يتضح من الجدول رقم (١٨٣) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣٠ر٩) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠١). وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة في فئة(من ٥سنوات)الزوج يأخذ موافقتها دائماً بنسبة (٣٢ر٩٪)، بينما الزوجات في فئة (من ٥-١٠سنوات) الزوج يأخذ موافقتهن دائماً بنسبة (٣٤ر٣٪)، في حين أن الزوجة في فئة (من١٠-١٥سنة)، الزوج يأخذ موافقتها دائماً بنسبة (٣٤ر٥٪)، بينما الزوجات في فئة(من١٥-٢٠سنة) فالزوج يأخذ موافقتهن في شراء سلعة معينة دائماً بنسبة (٥٥ر٨٪) . وبالنسبة للزوجات في فئة (٢٠سنة فأكثر)، فالزوج يأخذ موافقتهن دائماً بنسبة (٤٣ر٨٪) والملاحظ أن الزوج يأخذ موافقة الزوجة دائماً بنسبة إجمالية (٣٧ر٥٪) وأن النسبة تتزايد بازدياد عدد سنوات الزواج، وأحياناً يأخذ موافقتها بنسبة إجمالية (٥٠ر٨٪)، وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها (شندل:١٩٧٥م، ١٠٩) أن عمل الزوجة أثر على العلاقات الزوجية عن طريق

إساهمتها في القرارات الأسرية، وتوزيع المسؤولية بين الزوجين فيما يتعلق بالأمور المنزلية والأبناء، كذلك توصلت (القاسمي: ١٩٩٥م، ٢٧١) إلى أن نسبة (٦٧٪) من المبحوثات يشاركن في بعض القرارات الأسرية، ونسبة (١٧٪) تشارك حسب رغبة الزوج، ونسبة (٤٠٪) على حسب الظروف، ونسبة (٢٪) من المبحوثات لا يشاركن على الإطلاق في اتخاذ القرار داخل الأسرة، وتشير (القاسمي) إلى أن أكثر المبحوثات في عينة الدراسة يؤكدن على أنهن يشاركن الزوج القرار في بعض الشؤون الخاصة بالأسرة .

جدول رقم (١٨٤)

يوضح العلاقة بين عمل الزوج وأخذ موافقة الزوجة

في حالة رغبته في شراء سلعة معينة (×)

أخذ الزوج موافقة زوجته / عمل الزوج	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
موظف حكومي مدني	٧٢	٣٧ر٣	١٠٣	٥٣ر٤	١٣	٦ر٧	٥	٢ر٦			١٩٣	١٠٠ر١	٣٧ر٩	٠ر٠٣ دالة
موظف حكومي عسكري	١٦	٣٣ر٣	٢٦	٥٤ر٢	٣	٦ر٣	٣	٦ر٣			٤٨	١٢ر٥		
موظف قطاع خاص	٣٥	٤٠ر٧	٣٩	٤٥ر٣	٧	٨ر١	٤	٤ر٧	١	١ر٢	٨٦	٢٢ر٣		
أعمال حرة	١٢	٣٢ر٤	٢٢	٥٩ر٥	١	٢ر٧	٢	٥ر٤			٣٧	٩ر٦		
تاجر			٣	٦٠ر٠	٢	٤٠ر٠					٥	١ر٣		
متسبب	٢	١٨ر٢	٧	٦٣ر٦	٢	١٨ر٢					١١	٢ر٩		
أخرى	١	٢٠ر٠	٢	٤٠ر٠			٢	٤٠ر٠			٥	١ر٣		
المجموع	١٣٨	٣٥ر٨	٢٠٢	٥٢ر٥	٢٨	٧ر٣		٤ر٢	١	٠ر٣	٣٨٥	١٠٠ر٠		

يتضح من الجدول رقم (١٨٤) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣٧ر٩)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٣) . وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الأزواج الموظفين في الوظائف الحكومية المدنية، يأخذون دائماً موافقة زوجاتهم عند رغبتهم في شراء سلعة معينة بنسبة (٣٧ر٣٪)، وبالنسبة للأزواج الموظفين في وظائف عسكرية، فإنهم يأخذون موافقة الزوجة دائماً على شراء سلعة معينة بنسبة (٣٣ر٣٪)، أما ما يخص موظفي

القطاع الخاص، فإنهم يأخذون موافقة زوجاتهم دائماً بنسبة (٧ر٤٠٪)، وبالنسبة لرجال الأعمال فإن الزوج يأخذ موافقة زوجته دائماً عند شراء سلعة معينة بنسبة (٤ر٣٣٪)، والمتسببون فإن الزوج يأخذ موافقة الزوجة دائماً بنسبة (٢ر١٨٪) . والملاحظ من البيانات السابقة أن موظفي القطاع الخاص هم أكثر الفئات أخذاً لموافقة الزوجة دائماً بنسبة (٧ر٤٠٪)، وتظل بقية الفئات نسبتها مقارنة لتلك النسبة؛ إذ نسبة الموظفين الحكوميين المدنيين بلغت (٣ر٣٧٪) . وبلغ إجمالي أخذ موافقة الزوجة (٣ر٨٨٪) . مما يشير إلى مشاركة الزوج والزوجة في اتخاذ مثل هذا القرار .

جدول رقم (١٨٥)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج

رأي الزوجة في شراء السلع المعمرة

الاستبانة	دائماً		أحياناً		نادراً		من دون إجابة		المجموع	النسبة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
السيارة	١٦٠	٦ر٤١	١٤٧	٠ر٣٨	٦٥	٩ر١٦	١٣	٤ر٣	٣٨٥	١٠٠ ٪
المنزل	٢٤٩	٧ر٦٤	٧٥	٥ر١٩	٢٥	٥ر٦	٣٦	٩ر٤	٣٨٥	١٠٠ ٪
الأثاث	٢٩٦	٩ر٧٦	٥٨	١ر١٥	١٠	٦ر٢	٢١	٥ر٥	٣٨٥	١٠٠ ٪
عقار الاستثمار	٩٣	٢ر٢٤	١٣٠	٨ر٣٣	٩٧	٢ر٢٥	٦٥	٩ر١٦	٣٨٥	١٠٠ ٪
تأمين مستقبل الأولاد	١٩٨	٤ر٥١	٩٦	٩ر٢٤	٤٠	٤ر١٠	٥١	٢ر١٣	٣٨٥	١٠٠ ٪

يتضح من الجدول رقم (١٨٥) أن نسبة (٦ر٤١٪) أجابت بأنه يفعل ذلك دائماً عند شراء سيارة . أما بالنسبة للمنزل فأجابت نسبة (٧ر٦٤٪) بأن الزوج يأخذ رأيها دائماً في حال رغبته الشراء، أما فيما يتعلق بأثاث المنزل، فذكرت نسبة (٩ر٧٦٪) أن الزوج دائماً يأخذ رأيها، أما عقار الاستثمار، فقد أجابت نسبة (٢ر٢٤٪) بأن الزوج دائماً يأخذ رأيها. وفيما يخص تأمين مستقبل الأولاد أجابت نسبة (٤ر٥١٪) بأن الزوج دائماً يأخذ رأيها. الملاحظ من البيانات السابقة أن الزوج يستشير الزوجة في بعض السلع أكثر من غيرها، وربما يرجع ذلك لأن هذه السلع متعارف أنها من اختصاص الرجل، كالسيارة الخاصة به، وعقار للاستثمار، حيث في المقابل نجد أن أثاث المنزل يأخذ الزوج رأي الزوجة فيه دائماً بنسبة (٩ر٧٦٪) كذلك المنزل بنسبة

(٧ر٦٤٪)، وتأمين مستقبل الأولاد بنسبة (٤ر٥١٪) . وهذه النسب تعطي انطباعاً بروح التفاهم وتبادل الآراء بين الزوجين .

جدول رقم (١٨٦)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة واستشارة الزوج لزوجته في بعض الأمور كشراء عقار لاستثمار (×)

استشارة الزوج لزوجته / عدد سنوات عمل الزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥ سنوات	١٤	٢٠ر٣	٢٦	٣٧ر٧	٢٩	٤٢ر٠	٦٩	٢٨ر٢	١٨ر٠	٠٢ر٠دالة
من ٥-١٠سنوات	٢٢	٢٧ر٥	٣٦	٤٥ر٠	٢٢	٢٧ر٥	٨٠	٣٢ر٧		
من ١٠-١٥سنة	٢٤	٤٥ر٣	١٧	٣٢ر١	١٢	٢٢ر٦	٥٣	٢١ر٦		
من١٥-٢٠سنة	١٦	٤٧ر١	١٢	٣٥ر٣	٦	١٧ر٦	٣٤	١٣ر٩		
من ٢٠ سنة فأكثر	٤	٤٤ر٤	٤	٤٤ر٤	١	١١ر١	٩	٣ر٧		
المجموع	٨٠	٣٢ر٧	٩٥	٣٨ر٨	٧٠	٢٨ر٦	٢٤٥	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٥٦)، عدد العاملات (٣٠١)

يتضح من الجدول رقم (١٨٦) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (١٨ر٠)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٢٠ر٠) . وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة في فئة (أقل من خمس سنوات) يأخذ رأيها في شراء عقار للاستثمار دائماً بنسبة (٣ر٢٠٪) . أما الزوجة في فئة (من ٥-١٠سنوات)، فالزوج يأخذ رأيها في ذلك بنسبة (٥ر٢٧٪)، وبالنسبة للزوجة في فئة (من ١٠-١٥سنة)، فالزوج يأخذ رأيها دائماً بنسبة (٣ر٤٥٪)، أما الزوجة في فئة (من ١٥-٢٠سنة) فالزوج يأخذ رأيها دائماً بنسبة (١ر٤٧٪)، وبخصوص الزوجة في فئة (٢٠ سنة فأكثر) فإن الزوج يأخذ رأيها بنسبة (٤ر٤٤٪) . ويلاحظ أن أخذ رأي الزوجة دائماً ترتفع نسبته بازدياد عدد سنوات عمل الزوجة، وربما ذلك يرجع لزيادة إسهامها بجزء كبير من دخلها في الإنفاق على الأسرة، ومن ثم يتيح لها الزوج مساحة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، أو قد يكون ذلك يرجع لأن العقار المستثمر يكون باسمها ومن دخلها، والزوج فقط من يقوم بعملية الشراء .

جدول رقم (١٨٧)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وأخذ الزوج رأي زوجته في تأمين مستقبل الأبناء (×)

أخذ الزوج رأي زوجته / عدد سنوات عمل الزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥ سنوات	٤٢	٦١ر٨	١٩	٢٧ر٩	٧	١٠ر٣	٦٨	٢٦ر٤	٨ر٦	٠ر٣ دالة
من ٥-١٠سنوات	٥٠	٥٦ر٨	٢٦	٢٩ر٥	١٢	١٣ر٦	٨٨	٣٤ر١		
من ١٠-١٥سنة	٣٥	٦٣ر٦	١٣	٢٣ر٦	٧	١٢ر٧	٥٥	٢١ر٣		
من١٥-٢٠سنة	٢٥	٦٩ر٤	١٠	٢٧ر٨	١	٢ر٨	٣٦	١٤ر٠		
من ٢٠ سنة فأكثر	١٠	٩٠ر٩			١	٩ر١	١١	٤ر٣		
المجموع	١٦٢	٦٢ر٨	٦٨	٢٦ر٤	٢٨	١٠ر٩	٢٥٨	١٠٠ر٠		

(×) عدد العاملات (٣٠١)، من دون إجابة (٤٣).

يتضح من الجدول رقم (١٨٧) عدم وجود ارتباط بين عدد سنوات عمل الزوجة وتأمين مستقبل الأولاد، إذ بلغت قيمة كا٢ (٨ر٦)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٣)

جدول رقم (١٨٨)

العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وشراء المنزل (×)

أخذ الزوج رأي زوجته / عدد سنوات عمل الزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥ سنوات	٥٠	٦٧ر٦	١٩	٢٥ر٧	٥	٦ر٨	٧٤	٢٧ر٤	١٢ر٨	٠ر١ دالة
من ٥-١٠سنوات	٦٥	٦٩ر٩	١٨	١٩ر٤	١٠	١٠ر٨	٩٣	٣٤ر٤		
من ١٠-١٥سنة	٤٤	٨١ر٥	٩	١٦ر٧	١	١ر٩	٥٤	٢٠ر٠		
من١٥-٢٠سنة	٣٤	٨٥ر٠	٤	١٠ر٠	٢	٥ر٠	٤٠	١٤ر٨		
من ٢٠ سنة فأكثر	٩	١٠٠ر٠					٩	٣ر٣		
المجموع	٢٠٢	٧٤ر٨	٥٠	١٨ر٥	١٨	٦ر٧	٢٧٠	١٠٠ر٠		

(×) عدد العاملات (٣٠١)، من دون إجابة (٣١).

يتضح من الجدول رقم (١٨٨) عدم وجود علاقة بين متغير عدد سنوات عمل الزوجة وشراء المنزل، إذ بلغت قيمة كا٢ (٨ر١٢)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) .. وربما يرجع ذلك لكون هذه السلع عادة ومتعارف عليها أنها باسم الرجل، حتى ولو شاركت الزوجة بجزء من دخلها فيه، وبالذات المنزل، كثيراً من الزوجات يشاركن مادياً في شرائه ويكون باسم الزوج .

جدول رقم (١٨٩)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ من المال

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- دائماً	٨٧	٢٢ر٦
- أحياناً	١٤٩	٣٨ر٧
- نادراً	٦٣	١٦ر٤
- لا	٨٣	٢١ر٦
- أخرى	٢	٠ر٥
- من دون إجابة	١	٠ر٣
- المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٨٩) أن نسبة (٢٢ر٦٪) بأن الزوج دائماً يأخذ رأيها، ونسبة (٣٨ر٧٪) أجابت بأنه أحياناً يأخذ رأيها، بينما نسبة (١٦ر٤٠٪) ذكرت أنه نادراً ما يأخذ رأيها، في حين أن نسبة (٢١ر٦٪) أجابت بأنه لا يأخذ رأيها . ويلاحظ أن أعلى نسبة في أخذ الزوج لرأي زوجته أحياناً، وليس دائماً، وربما يرجع ذلك لكون الموضوع يختص بالزوج؛ لكونه صديقه، ولأنه سيساعده من دخله الخاص، وربما الزوجة تملك الحرية نفسها في اتخاذ قرار المساعدة، وفي دراسة (القاسمي : ١٩٩٣م، ٢٠٨-٢٠٩) اتضح من الدراسة الميدانية أن نسبة (٧٣٪) من عينة الدراسة تأخذ رأي الزوج عند مساعدة الأهل، وتبين أن (١١ر٧٪) تساعدهم دون أخذ رأيه، أو أنها تطيع أمره بنسبة (١١ر٢٪) في حالة رفضه مساعدتها لأهلها، أو تحاول إقناعه بنسبة (٦٧ر٩٪) .

جدول رقم (١٩٠)

يوضح العلاقة بين عمل الزوج وأخذ موافقة الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير نسبياً من المال (×)

أخذ الزوج موافقة زوجته / عمل الزوج	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
موظف حكومي مدني	٤٥	٢٣ر٤	٨٢	٤٢ر٧	٣٠	١٥ر٦	٣٥	١٨ر٢			١٩٢	٥٠ر٠	٤٢ر٣	٠١ر٠ دالة
موظف حكومي عسكري	٢١	٤٣ر٨	١١	٢٢ر٩	٨	١٦ر٧	٨	١٦ر٧			٤٨	١٢ر٥		
موظف قطاع خاص	١٧	١٩ر٨	٢٨	٣٢ر٦	١٦	١٨ر٦	٢٣	٢٦ر٧	٢	٢ر٣	٨٦	٢٢ر٤		
أعمال حرة	١	٢ر٧	٢٠	٥٤ر١	٧	١٨ر٩	٩	٢٤ر٣			٣٧	٩ر٦		
تاجر			١	٢٠ر٠	١	٢٠ر٠	٣	٦٠ر٠			٥	١ر٣		
متسبب	٣	٢٧ر٣	٤	٣٦ر٤	١	٩ر١	٣	٢٧ر٣			١١	٢ر٩		
أخرى			٣	٦٠ر٠			٢	٤٠ر٠			٥	١ر٣		
المجموع	٨٧	٢٢ر٧	١٤٩	٣٨ر٨	٦٣	١٦ر٤	٨٣	٢١ر٦	٢	٠ر٥	٣٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (١٩٠) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٤٢ر٣)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠١ر٠) . وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الموظف الحكومي المدني يأخذ رأي الزوجة دائماً بنسبة (٤٢ر٣٪)، أما بالنسبة للموظف الحكومي العسكري فإنه يأخذ رأي الزوجة دائماً في ذلك بنسبة (٤٣ر٨٪)، أما موظف القطاع الخاص فإنه يأخذ رأي الزوجة دائماً في ذلك بنسبة (١٩ر٨٪)، وبالنسبة لرجل الأعمال فإنه يأخذ رأي الزوجة دائماً في ذلك بنسبة (٢ر٧٪)، بالنسبة للزوج المتسبب فإنه يأخذ رأي الزوجة دائماً في ذلك بنسبة (٢٧ر٣٪)، ويلاحظ من البيانات السابقة أن الزوج في فئة الموظفين العسكريين أكثر من يأخذ رأي الزوجة دائماً، إذ بلغت النسبة (٤٣ر٨٪)، أما الزوج في فئة رجال الأعمال، أكثر من يأخذ رأي الزوجة أحياناً، إذ بلغت النسبة (٥٤ر١٪)، أما الزوج في فئة التجار، فإنه أقل من يأخذ رأي زوجته في ذلك، إذ بلغت النسبة (٢٠ر٠٪)، كذلك الزوج في الفئة نفسها أكثر من لا يأخذ

رأي الزوجة في ذلك، إذ بلغت النسبة (٦٠ر٠٪)، مقارنة ببقية القطاعات الوظيفية، وربما يرجع ذلك لطبيعة عمل التجار وعلاقتهم مع بعضهم بوصفهم تجاراً .

جدول رقم (١٩١)

يوضح العلاقة بين تعليم الزوج وأخذ موافقة الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير نسبياً من المال (×)

أخذ الزوج موافقة زوجته / تعليم الزوج	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٨	٣٢ر٠	٤	١٦ر٠	٣	١٢ر٠	١٠	٤٠ر٠			٢٥	٦ر٥	٤٢ر٣	٠ر٠١ غير دالة
متوسط	٥	١٥ر٢	١٨	٥٤ر٥	٤	١٢ر١	٦	١٨ر٢			٣٣	٨ر٦		
ثانوي	١٦	١٨ر٨	٣٧	٤٣ر٥	١٤	١٦ر٥	١٨	٢١ر٢			٨٥	٢٢ر٣		
جامعي	٣٦	٢٢ر٤	٥٨	٣٦ر٠	٣٠	١٨ر٦	٣٥	٢١ر٧	٢	١ر٢	١٦١	٤٢ر١		
دراسات عليا	٢١	٢٧ر٣	٣١	٤٠ر٣	١٢	١٥ر٦	١٣	١٦ر٩			٧٧	٢٠ر٢		
أخرى							١	١٠٠ر٠			١	٠ر٣		
المجموع	٨٦	٢٢ر٥	١٤٨	٣٨ر٧	٦٣	١٦ر٥	٨٣	٢١ر٧	٢	٠ر٥	٣٨٢	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣) .

يتضح من الجدول رقم (١٩١) عدم وجود علاقة بين تعليم الزوج وأخذ رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير من المال، إذ بلغت قيمة كا٢ (٧ر٢١)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٣ر٠).

جدول رقم (١٩٢)

يوضح العلاقة بين دخل الأسرة وأخذ موافقة الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقًا بمبلغ كبير نسبيًّا من المال (×)

أخذ الزوج موافقة زوجته / تعليم الزوج	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٤٠٠٠ ريال	٥	٢٩ر٤	٦	٣٥ر٣	٣	١٧ر٦	٣	١٧ر٦			١٧	٤ر٥	٣٢ر٣	٠ر١١غيردالة
أقل من ٦٠٠٠ ريال	٦	١٧ر١	٩	٢٥ر٧	٦	١٧ر١	١٤	٤٠ر٠			٣٥	٩ر٢		
أقل من ٨٠٠٠ ريال	٧	٢٤ر١	١٠	٣٤ر٥	٦	٢٠ر٧	٥	١٧ر٢	١	٣ر٤	٢٩	٧ر٦		
أقل من ١٠٠٠٠ ريال	١١	١٦ر٩	٣٥	٥٣ر٨	٨	١٢ر٣	١١	١٦ر٩			٦٥	١٧ر١		
أقل من ١٥٠٠٠ ريال	٢٢	٣٠ر٨	٣٦	٣٤ر٦	٢٠	١٩ر٢	١٦	١٥ر٤			١٠٤	٢٧ر٣		
أقل من ٢٠٠٠٠ ريال	١٤	٢٠ر٩	٢٩	٤٣ر٣	١٠	١٤ر٩	١٣	١٩ر٤	١	١ر٥	٦٧	١٧ر٦		
أكثر من ٢٠٠٠٠ ريال														
المجموع	٨٧	٢٢ر٥	١٤٧	٣٨ر٦	٦٣	١٦ر٥	٨٢	٢١ر٥	٢	٠ر٥	٣٨١	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٤) .

يتضح من الجدول رقم (١٩٢) عدم وجود علاقة بين دخل الأسرة وأخذ رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير من المال، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣٢ر٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١١ر٠)

.

جدول رقم (١٩٢)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وأخذ الزوج رأي الزوجة في حالة مساعدته قريب أو صديق بمبلغ كبير نسبياً من المال (×)

أخذ الزوج موافقة زوجته / دخل الأسرة	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٧٢	٢٣ر٩	١١٧	٣٨ر٩	٤٥	١٥ر٠	٦٥	٢١ر٦	٢	٠ر٧	٣٠١	٧٨ر٤	٣ر٣	٠ر٥ غيردالة
غير عاملة	١٥	١٨ر١	٣٢	٣٨ر٦	١٨	٢١ر٧	١٨	٢١ر٧			٨٣	٢١ر٦		
المجموع	٨٧	٢٢ر٧	١٤٩	٣٨ر٨	٦٣	٢١ر٦	٨٣	٢١ر٦	٢	٠ر٥	٣٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (١٩٣) عدم وجود علاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة وأخذ رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير من المال، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣ر٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥ر٠) .

وربما يرجع عدم وجود العلاقة بين هذه المتغيرات لكون مساعدة قريب أو صديق للزوج أمر خاص به بغض النظر عن هذه المتغيرات، خاصة أنه أمر متعارف عليه للوقوف بجانب الصديق أو القريب في حالة مروره بضائقة مالية .

مما سبق نلاحظ أن الزوجة السعودية احتلت مركزاً مرموقاً في دورها يوصفها عضواً فاعلاً في الأسرة؛ لكونها إنسانة متعلمة وأحياناً عاملة، ففرضت مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

خامساً : الخلاصة :

استناداً إلى النتائج الميدانية التي عرضنها لها خلال هذا الفصل لمجالات مشاركة الزوجة العاملة، نذكر مجموعة من الحقائق فيما يلي :

١. اختلاف طبيعة العلاقة بين الزوجين في الوقت الحاضر عما سبق، حيث إن أغلبية الزوجات يستشيرهن أزواجهن في مشكلة ما، ويأخذ برأيها بنسبة (٣ر٥٤٪) إذا كان مقبولاً .

٢. مشاركة الزوجة بفاعلية في مجال شؤون البيت والأسرة، وذلك بنسبة (١ر٩٥٪) وتعليم الأبناء بنسبة (٦ر٨٩٪)، والتعامل مع مشكلاتهم بنسبة (٣ر٨٧٪).

٣. تقل المساحة المتاحة للزوجة في تحديد منطقة السكن، إذ كانت نسبة مشاركة الزوجة (٧ر٣١٪)، ومجال زيارة الأقارب والجيران بنسبة (٨ر٤٧٪) .

٤. أهم مقترحات الزوجة لتعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ مختلف القرارات

الأسرية، تربية المرأة على ضرورة المشاركة بنسبة (٢ر١٨٪)، توعية الرجل بذلك بنسبة (٨ر٠٪)، ورفع مستواها التعليمي بنسبة (٢ر٤٦٪) والاهتمام بتثقيفها بنسبة (٢ر٢٦٪)، وتغير نظرة المجتمع لها بنسبة (٩ر٣٪) .

٥. إن قرار استخدام وسائل منع الحمل يتخذ من قبل الزوجين معاً بنسبة (٦ر٧٠٪) .

٦. إن القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله، يتخذ من قبل الزوجين بنسبة (١ر٨٣٪) .

٧. إن نسبة (٩ر٥٦٪) من أفراد عينة البحث تتناقش مع زوجها في ميزانية إنفاق الأسرة.

٨. أغلبية الأزواج يستشيرون الزوجة عند زواج أحد الأبناء أو البنات بنسبة (٣ر٨١٪).

٩. إن نسبة (٤ر٤٪) من أزواج المبحوثات يشاركون الأبناء في مذاكرة دروسهم، مقابل نسبة (٥ر٨٦٪) من الزوجات .

١٠.عند مواجهة أحد أبناء المبحوثات مشكلة، فإن الزوج يستشير الزوجة في حلها بنسبة (٤ر٧٨٪) .

١١.إن نسبة (٣ر٢٧٪) من أزواج المبحوثات يتابعون أمور أبنائهم في المدرسة دائماً مقابل نسبة (١ر٦٨٪) من الزوجات .

١٢.إن نسبة ١ر٣٧٪) من أفراد عينة البحث يأخذ زوجها برأيها، ويعمل به فيما يتعلق بالتصرف في ميزانية الأسرة .

١٣.اختيار السلع الخاصة بالأسرة وقرار شرائها يكون من قبل الزوجين معاً بنسبة (٦ر٥٠٪) .

١٤.الزوج يستشير الزوجة دائماً، ويأخذ موافقتها لشراء بعض السلع المعمرة كالمنزل بنسبة (٦ر٤١٪) والأثاث بنسبة (٩ر٧٦٪) وتأمين مستقبل الأولاد بنسبة (٤ر٥١٪)، وعند شراء السيارة بنسبة (٦ر٤١٪) وعقار للاستثمار بنسبة (٢ر٢٤٪).

١٥.الزوج يأخذ موافقة الزوجة دائماً في حالة رغبته شراء سلعة معمرة معينة بنسبة (٨ر٣٥٪)، وأحياناً بنسبة (٢ر٥٢٪) .

obeikandl.com